Comprehensive Journal of Science
Volume (10), Issue (38), (Dec, 2025)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (10) ملحق العدد 38 ديسمبر 2025
ردمد: 3014-6266

"تأثير إدارة المخاطر المالية على استدامة صناديق الضمان الاجتماعي"

دراسة ميدانية على مكتب الضمان الاجتماعي – بلدية الابيار

The Impact of Financial Risk Management on the Sustainability of Social Security Funds:

A Field Study on the Social Security Office in Al-Abyar Municipality

طلال جمعة سالم الدينالي talal.mohammed@uob.edu.ly

(كلية الاقتصاد المرج – جامعة بنغازي)

تاريخ الاستلام:2025/11/02 –تاريخ المراجعة: 2025/12/1– تاريخ القبول: 2025/12/26– تاريخ للنشر : 29/ 1/ 2026

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير إدارة المخاطر المالية على استدامة صناديق الضمان الاجتماعي من خلال تحديد أنواع المخاطر التي تواجهها، وتقييم مستوى تطبيق أساليب إدارتها، وتحليل فعالية السياسات المتبعة، وقياس انعكاس ذلك على الاستدامة المالية، وصولاً إلى تقديم توصيات لتعزيز كفاءة إدارة المخاطر. وقد تكوّن مجتمع الدراسة من العاملين في مكتب صندوق الضمان الاجتماعي ببلدية الأبيار، وتمثلت العينة في جميع الموظفين بمختلف الإدارات، وقد بلغ عدد الاستمارات الصالحة للتحليل (52) استبانة، واعتمدت الدراسة على الاستبيان كأداة لجمع البيانات، وتم تحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية الوصفية والاستنتاجية عبر برنامج SPSS، وأظهرت النتائج وجود إدراك مرتفع لأهمية إدارة المخاطر المالية ودورها في دعم الاستدامة، مع الإشارة إلى تحديات مالية وتنظيمية أبرزها العجز الاكتواري وضعف بعض القدرات الفنية، إضافة إلى مستوى مقبول من تطبيق السياسات وإجراءات التقييم مع الحاجة إلى مزيد من التطوير المؤسسي، وأوصت الدراسة بتعزيز استراتيجيات إدارة المخاطر وتنويع الاستثمارات وتطوير الكفاءات البشرية وتحسين الحوكمة والرقابة المالية بما يدعم الاستدامة المالية لصناديق الضمان الاجتماعي على المدى الطويل.

الكلمات المفتاحية (إدارة المخاطر المالية، الاستدامة المالية، صناديق الضمان الاجتماعي، المخاطر الاكتوارية، تنويع الاستثمارات، الحوكمة والرقابة المالية).

Abstract:

This study aimed to identify the impact of financial risk management on the financial sustainability of social security funds by determining the types of risks they face, evaluating the level of application of risk management methods, analyzing the effectiveness of adopted policies, and measuring their reflection on financial sustainability, ultimately leading to recommendations to enhance the efficiency of risk management. The study population consisted of employees at the Social Security Fund in Al-Bayda, and the sample included all employees across different departments, with 52 valid questionnaires available for analysis.

The study relied on questionnaires as a tool for data collection, and the data were analyzed using descriptive and inferential statistical methods through the SPSS program. The results showed a high level of awareness of the importance of financial risk management and its role in supporting sustainability, while indicating financial and organizational challenges, most notably the electronic deficit, and some weakness in technical capacities. In addition, there was an acceptable level of policy implementation and evaluation procedures, alongside a need for further institutional development. The study recommended strengthening financial risk management strategies, diversifying investments, developing human competencies, and improving governance and financial oversight in a way that supports the long-term financial sustainability of social security funds.

المبحث الأول: الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة:

تُعتبر صناديق الضمان الاجتماعي إحدى الركائز الأساسية لشبكات الحماية الاجتماعية في المجتمعات الحديثة، إذ تؤدي دورًا محوريًا في تحقيق العدالة الاجتماعية والاستقرار الاقتصادي من خلال تقديم منظومة متكاملة من الخدمات تشمل التقاعد، تعويضات إصابات العمل، التأمينات الصحية، وغيرها من المزايا التي تهدف إلى حماية الأفراد من المخاطر المرتبطة بفقدان الدخل أو التعرّض للأزمات الصحية والمهنية، وتمثل هذه الصناديق في جوهرها عقدًا اجتماعيًا بين الدولة والمجتمع، يهدف إلى تعزيز التضامن بين الأجيال وضمان مستوى معيشي كريم للمستفيدين، غير أنّ هذه الصناديق تواجه في الوقت الراهن تحديات مالية متزايدة ناجمة عن التقلبات الاقتصادية العالمية، والتحولات الديموغرافية المتمثلة في ارتفاع معدلات الشيخوخة وزيادة أعداد المستفيدين إضافةً إلى العجز الاكتواري الذي يُعد من أبرز التحديات الهيكلية، كما يفاقم من خطورة الوضع غياب استراتيجيات استثمارية فعّالة ومستدامة قادرة على تعظيم العوائد وضمان الاستقرار المالي على المدى الطويل.

في ظل هذه التحديات، تبرز أهمية إدارة المخاطر المالية باعتبارها أداة استراتيجية لا غنى عنها لتقييم المخاطر المحتملة، وتحديد سُبل مواجهتها، ووضع خطط بديلة تضمن استمرارية أداء الصناديق بكفاءة، ومن ثمّ فإن دراسة إدارة المخاطر المالية في سياق صناديق الضمان الاجتماعي تكتسب أهمية متزايدة كونها تسهم في تعزيز استدامة هذه الصناديق، وحماية حقوق المستفيدين وضمان قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية في ظل بيئة اقتصادية تتسم بالتقلب وعدم اليقين.

2.1 مشكلة الدراسة:

رغم الأهمية الكبيرة لصناديق الضمان الاجتماعي، إلا أنها تتعرض لمجموعة من المخاطر المالية التي تهدد استقرارها واستمراريتها، مثل تقلبات السوق، ارتفاع حجم الالتزامات مقارنة بالإيرادات، وضعف آليات الرقابة المالية، ومن هنا تبرز مشكلة البحث في السؤال الرئيس:

ما تأثير إدارة المخاطر المالية على استدامة صناديق الضمان الاجتماعي؟

الأسئلة الفرعية

1. ما طبيعة وأهم أنواع المخاطر المالية التي تواجه صناديق الضمان الاجتماعي؟
2. ما مدى وعي العاملين في هذه الصناديق بمفهوم إدارة المخاطر المالية؟
3. ما هي السياسات والإجراءات المتبعة حالياً لمواجهة المخاطر المالية؟
4. ما أوجه القصور في الإدارة الحالية لهذه المخاطر؟

5. ما الإطار المقترح لتعزيز إدارة المخاطر المالية وتحقيق الاستدامة؟

3.1 أهمية الدراسة:

- **أهمية علمية** :إثراء الأدبيات المتعلقة بإدارة المخاطر المالية في مؤسسات الحماية الاجتماعية.
- **أهمية عملية** :تقديم توصيات عملية تساعد صناديق الضمان الاجتماعي على تطوير استراتيجيات فعّالة للتعامل مع المخاطر.
- **أهمية مجتمعية** :حماية حقوق المستفيدين وضمان استدامة الصندوق كأداة للعدالة الاجتماعية.

4.1 أهداف الدراسة:

1- تحديد أنواع المخاطر المالية التي تواجه صناديق الضمان الاجتماعي.
2- تقييم مستوى تطبيق أساليب إدارة المخاطر داخل الصناديق.
3- تحليل فعالية السياسات الحالية في مواجهة المخاطر المالية.
4- قياس تأثير إدارة المخاطر على الاستدامة المالية لصناديق الضمان الاجتماعي.
5- تقديم التوصيات اللازمة لتعزيز استراتيجيات إدارة المخاطر بما يضمن استدامة الصناديق.

5.1 منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وتهدف إلى فهم وتحليل واقع صناديق الضمان الاجتماعي من خلال مجتمع الدراسة والمتمثل في صندوق الضمان الاجتماعي فرع الابيار، وقد استخدمت الاستبيان كأداة لجمع البيانات، ويشمل مجتمع الدراسة جميع موظفي وإدارات صندوق الضمان الاجتماعي فرع الابيار، ولتحليل البيانات المستخلصة، تم الاعتماد على الأساليب الإحصائية الوصفية والاستنتاجية وفق أسلوب spss لتحليل البيانات، بما يتيح تفسير النتائج بصورة دقيقة وشاملة.

6.1 حدود الدراسة:

- الحدود الزمنية :سنة.(2025)
- الحدود المكانية :صناديق الضمان الاجتماعي في (تُحدد الدولة/المدينة مثل ليبيا).
- الحدود الموضوعية :تقتصر على المخاطر المالية دون التوسع في المخاطر الإدارية أو السياسية.
- الحدود البشرية :موظفي صندوق الضمان الاجتماعي فرع الابيار.

<u>المبحث الثاني: الجانب النظري والدراسات السابقة</u>

<u>أولاً: الجانب النظري:</u>

1. صناديق الضمان الاجتماعي.

1.1 تعريف ومفهوم صناديق الضمان الاجتماعي

تُعرّف صناديق الضمان الاجتماعي بأنها مؤسسات مالية واجتماعية تُنشأ بهدف توفير الحماية للأفراد ضد المخاطر الاجتماعية التي قد تؤثر على استقرارهم الاقتصادي والمعيشي، مثل الشيخوخة، البطالة، المرض، أو إصابات العمل. وهي تُعد جزءًا من نظام الحماية الاجتماعية الذي تتبناه الدولة لضمان حدٍّ أدنى من الدخل للمواطنين في حالات العجز أو فقدان القدرة على الكسب (الجعفري، 2018، ص. 25).

كما يشير البنك الدولي إلى أنّ أنظمة الضمان الاجتماعي تُعتبر أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إعادة توزيع الدخل بين فئات المجتمع المختلفة (World Bank, 2020, p. 14).

2.1 نشأة وتطور صناديق الضمان الاجتماعي

تعود جذور فكرة الضمان الاجتماعي إلى أنظمة التكافل الاجتماعي في الحضارات القديمة ثم تطورت بشكلها المؤسسي الحديث في القرن التاسع عشر مع التجربة الألمانية بقيادة المستشار بسمارك عام 1883، حيث أُنشئ أول نظام تأمين ضد المرض والشيخوخة، ومنذ ذلك الحين توسعت التجربة لتشمل معظم دول العالم، مع اختلاف في طبيعة التغطية والتمويل تبعاً للظروف الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة (عاشور، 2016، ص. 42).

أما في العالم العربي، فقد بدأت أنظمة الضمان الاجتماعي بالظهور في منتصف القرن العشرين، حيث أنشأت العديد من الدول صناديق خاصة لتأمين المتقاعدين والعمال في القطاعات الرسمية (المنصور، 2019، ص. 67).

3.1 أهدافها صناديق الضمان الاجتماعي:

تتمثل الأهداف الأساسية لصناديق الضمان الاجتماعي في:

- تأمين الدخل للأفراد عند انقطاعه بسبب الشيخوخة أو العجز أو الوفاة.
- توفير الرعاية الصحية والتعويض عن إصابات العمل.
- تحقيق العدالة الاجتماعية عبر إعادة توزيع الدخل.
- الإسهام في الاستقرار الاقتصادي من خلال الحفاظ على القوة الشرائية للمستفيدين.

وتُعتبر هذه الصناديق وسيلة لتحقيق التضامن بين الأجيال، حيث يساهم الجيل العامل اليوم في تمويل معاشات المتقاعدين، على أن يستفيد هو لاحقاً من نفس النظام (إسماعيل، 2021، ص. 103).

2. هيكلية عمل صناديق الضمان الاجتماعي.

2.1 مصادر التمويل:

تعتمد صناديق الضمان الاجتماعي في تمويلها على عدة مصادر رئيسية:

- اشتراكات العاملين وأصحاب العمل: وهي المصدر الأساسي للتمويل.
- الاستثمارات المالية: من خلال توظيف الفوائض في مشاريع اقتصادية أو أدوات مالية.
- الدعم الحكومي: لضمان استقرار الصندوق في حالة وجود عجز (عبد الله، 2020، ص. 55).

2.2 طبيعة النفقات والالتزامات:

تتوزع نفقات صناديق الضمان الاجتماعي على التزامات مختلفة أبرزها:

- معاشات التقاعد.
- تعويضات إصابات العمل والعجز.
- التأمين الصحي والرعاية الطبية.

البرامج الاجتماعية الخاصة في بعض الدول مثل دعم البطالة أو إعانات الأسر الفقيرة (سالم، 2017، ص. 88).

3.2 التحديات الديموغرافية:

تواجه صناديق الضمان الاجتماعي تحديات ديموغرافية كبيرة، أبرزها:

- ارتفاع معدلات الشيخوخة وزيادة أعداد المتقاعدين مقارنة بالعاملين.
- انخفاض معدلات الخصوبة مما يقلل من قوة العمل الممولة للصندوق.

زيادة متوسط العمر المتوقع، مما يرفع من حجم الالتزامات على الصندوق لفترات أطول (United Nations, 2019, p. 31).

هذه التحديات تهدد الاستدامة المالية للصناديق وتفرض ضرورة تبني استراتيجيات فاعلة لإدارة المخاطر المالية وضمان استمرارية النظام.

3. المخاطر المالية

1.3 مفهوم المخاطر المالية:

المخاطر المالية هي احتمالية تعرض المؤسسات أو الأفراد لخسائر نتيجة تقلبات غير متوقعة في العوائد أو التدفقات النقدية، والتي قد تؤثر سلبًا على قدرتهم في الوفاء بالالتزامات المالية المستقبلية. وبمعنى آخر، تمثل المخاطر المالية حالة عدم اليقين المرتبطة بالنتائج المالية لأي نشاط اقتصادي (حسين، 2018، ص. 45).

وقد عرفها Bessis (2015, p. 22) بأنها: "إمكانية حدوث انحراف غير مرغوب فيه في العوائد أو التدفقات النقدية المستقبلية بسبب عوامل داخلية أو خارجية".

2.3 خصائصها وأبعاد المخاطر المالية:

- ✓ تتميز المخاطر المالية بعدة خصائص أساسية:
- الاحتمالية: إذ لا تحدث الخسائر بشكل مؤكد، وإنما هي احتمال قائم.
- التأثير المباشر على الاستدامة المالية: فهي تمس قدرة المؤسسات على الاستمرار.
- التنوع والتداخل: حيث تتعدد أشكالها وغالبًا ما تتداخل فيما بينها (عبد الرحيم، 2020، ص. 61).
- ✓ أما أبعادها فتشمل:
- البعد الاقتصادي (تأثيرها على النمو والأنشطة الاستثمارية).
- البعد الاجتماعي (انعكاسها على معيشة الأفراد).
- البعد المؤسسي (تأثيرها على هيكلية واستقرار المؤسسات المالية).

3.3 أنواع المخاطر المالية:

– **مخاطر السوق:** تنشأ نتيجة تقلبات أسعار الفائدة، أسعار الصرف، أو أسعار الأوراق المالية ما يؤثر على قيمة الاستثمارات والعوائد، وتعد هذه المخاطر من أكثر التحديات التي تواجه صناديق الضمان عند توظيف أموالها في الأسواق المالية (Bodie, Kane, & Marcus, 2018, p. 119).

– **مخاطر السيولة:** تتمثل في عدم قدرة المؤسسة على توفير النقد الكافي للوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها، بسبب صعوبة تحويل الأصول إلى سيولة بسرعة دون خسائر كبيرة (الطائي، 2017، ص. 87).

– **المخاطر الائتمانية:** تظهر نتيجة عجز الطرف المقابل عن سداد التزاماته المالية، مثل حالات التخلف عن سداد القروض أو الفوائد. وهي من أبرز المخاطر التي تواجه الصناديق في حال استثمارها في أدوات الدين أو القروض (Rose & Hudgins, 2013, p. 153).

– **المخاطر الاكتوارية:** تنشأ من الفرضيات الخاطئة المتعلقة بمعدلات الوفيات، الشيخوخة، أو متوسط العمر المتوقع، والتي قد تؤدي إلى عجز مالي إذا زاد عدد المستفيدين أو طال أمد استفادتهم مقارنة بالتوقعات السابقة (عبد الله، 2020، ص. 102).

– **المخاطر الاستثمارية:** ترتبط بقرارات الاستثمار غير السليمة أو تقلبات الأسواق المالية، مما قد يؤدي إلى خسائر في قيمة الأصول المستثمرة. وهي مخاطر جوهرية لصناديق الضمان الاجتماعي باعتبارها تعتمد على استثمار الفوائض لتعزيز مواردها (Reilly & Brown, 2011, p. 211).

في بعض الدول الأوروبية واجهت صناديق التقاعد أزمة سيولة بعد الأزمة المالية العالمية 2008 نتيجة تراجع عوائد الاستثمارات، وفي بعض الصناديق العربية، نتجت مخاطر اكتوارية بسبب ارتفاع معدلات الشيخوخة وزيادة متوسط العمر المتوقع، ما أدى إلى فجوات تمويلية كبيرة (إسماعيل، 2021، ص. 155).

4. إدارة المخاطر المالية.

1.4 تعريف إدارة المخاطر:

إدارة المخاطر هي عملية منهجية تهدف إلى تحديد وتقييم ومراقبة ومعالجة المخاطر التي قد تؤثر على استقرار المؤسسة وأدائها المستقبلي. وتُعرف بأنها "العملية التي يتم من خلالها تحديد مصادر الخطر المحتملة، وتقدير احتمالية حدوثها وتأثيرها، ثم تطوير استراتيجيات للتقليل من آثارها أو الاستفادة منها" (عبد الكريم، 2019، ص. 39).

كما عرفها Lam (2014, p. 17) بأنها: "فن وعلم حماية قيمة المؤسسة من خلال إدارة حالة عدم اليقين المالية والتشغيلية".

2.4أهدافها وأهميتها في المؤسسات المالية والاجتماعية:

- الوقاية من الأزمات المالية وتقليل آثارها المحتملة.
- تعزيز الاستقرار المالي عبر ضمان قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها.
- تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد من خلال توجيه الاستثمارات نحو مجالات أكثر أماناً.
- حماية حقوق المستفيدين خصوصاً في المؤسسات الاجتماعية مثل صناديق الضمان.
- تحسين مستوى الشفافية والحوكمة من خلال آليات الرقابة والتقارير الدورية (الهاشمي، 2020، ص. 54).

5. استراتيجيات وأدوات إدارة المخاطر.

1.5 تحديد المخاطر وتقييمها:

تبدأ إدارة المخاطر بمرحلة تحديد مصادر الخطر سواء كانت داخلية (ضعف إدارة الاستثمارات) أو خارجية (تقلبات السوق). يليها التقييم الكمي والكيفي لتقدير درجة الخطورة واحتمالية وقوعها (Crouhy, Galai, & Mark, 2014, p. 62).

2.5 استراتيجيات التخفيف والوقاية:

تشمل:

- التنويع الاستثماري لتوزيع المخاطر.
- إعادة التأمين في حالة التأمينات الاجتماعية.
- تخصيص الاحتياطيات المالية لمواجهة الطوارئ.
- اعتماد سياسات مالية مرنة تستوعب تقلبات السوق (خليل، 2018، ص. 99).

3.5 دور الحوكمة والرقابة المالية:

تلعب الحوكمة دوراً محورياً في تعزيز إدارة المخاطر من خلال:

- وضوح المسؤوليات والصلاحيات.
- الشفافية في اتخاذ القرارات الاستثمارية.
- إنشاء وحدات متخصصة في إدارة المخاطر.
- اعتماد أنظمة رقابة داخلية وخارجية (OECD, 2017, p. 48).

4.5 استخدام النماذج الإحصائية والتحليل المالي:

تعتمد المؤسسات على أدوات مثل:

تحليل الحساسية (Sensitivity Analysis).

النماذج الاكتوارية للتنبؤ بالالتزامات المستقبلية.

اختبارات الضغط (Stress Testing) لقياس قدرة الصندوق على مواجهة الأزمات.

برامج التحليل الإحصائي (مثل SPSS وEviews) لتفسير البيانات واتخاذ القرارات (Jorion, 2007, p. 85).

6. استدامة صناديق الضمان الاجتماعي

1.6 مفهوم الاستدامة المالية لصناديق الضمان الاجتماعي:

تعني الاستدامة المالية قدرة الصندوق على الاستمرار في الوفاء بالتزاماته الحالية والمستقبلية تجاه المستفيدين دون التعرض لعجز مالي دائم أو الحاجة لتمويل خارجي مستمر (يوسف، 2021، ص. 72).

كما يعرّفها Barr & Diamond (2008, p. 33) بأنها "استمرار قدرة النظام على تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات على المدى الطويل".

2.6 مؤشرات الاستدامة المالية:

- نسبة الاشتراكات إلى النفقات.
- حجم الفوائض أو العجز الاكتواري.
- معدل الإعالة (نسبة العاملين إلى المتقاعدين).
- العوائد الاستثمارية المحققة مقارنة بالمطلوبة.
- درجة اعتماد الصندوق على الدعم الحكومي (IMF, 2019, p. 27).

7. دور إدارة المخاطر المالية في تعزيز الاستدامة

1.7 العلاقة بين إدارة المخاطر والاستقرار المالي:

إدارة المخاطر الجيدة تقلل من احتمالية وقوع أزمات مالية، وتساعد على خلق استقرار طويل الأجل في صناديق الضمان الاجتماعي، مما ينعكس على الثقة العامة بالنظام (عبد الله، 2020، ص111).

2.7 كيف تساهم استراتيجيات إدارة المخاطر في استدامة الصناديق:

- التحوط ضد تقلبات السوق يحافظ على قيمة الأصول.
- التنويع الاستثماري يضمن توزيع الخسائر.
- التخطيط الاكتواري الدقيق يقلل من فجوات التمويل.
- تعزيز الشفافية والحوكمة يرفع من كفاءة الأداء (عبد الله، 2020، ص113).

3.7 تجارب دولية:

- التجربة السويدية: اعتمدت على نظام حسابات فردية واستثمارات طويلة الأجل.
- التجربة الكندية: ركزت على التنويع العالمي للاستثمارات وتقوية الحوكمة.
- التجربة التشيلية: اعتمدت الخصخصة الجزئية للمعاشات مع رقابة صارمة (ILO, 2018, p. 66).

ثانياً: الدراسات السابقة:

في دراسة Billig وMénard (2013) بعنوان "الميزانيات الاكتوارية كأداة لتقييم استدامة أنظمة الضمان الاجتماعي التقاعدية" المنشورة في International Social Security Review، تناول الباحثان إطار الميزانيات الاكتوارية كوسيلة لقياس الاستدامة المالية واكتشاف المخاطر التمويلية مبكرًا، وأظهرت النتائج أنّ دمج مؤشرات المخاطر الاكتوارية والاستثمارية يعزز من استمرارية أنظمة التقاعد على المدى الطويل. أما دراسة Mohan وZhang (2014) بعنوان "تحليل سلوك تحمّل المخاطر في صناديق المعاشات العامة ذات المنافع المحددة" في Journal of Banking & Finance، فقد اعتمدت على منهج كمي باستخدام بيانات صناديق أمريكية وأوضحت أنّ الحوكمة والضغوط التمويلية تزيد من مستوى المخاطر السوقية، وأن ضبط السياسات الاستثمارية يساهم في تقليل تقلب العوائد وتعزيز الاستدامة التمويلية.

وفي دراسة Agnese وآخرون (2024) بعنوان "هل صناديق التقاعد مستدامة أم غير مستدامة؟" المنشورة في Socio–Economic Planning Sciences، جرى تحليل العلاقة بين دمج معايير الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) وأداء الصناديق، وتبين أنّ تبني استراتيجيات استثمارية قائمة على الاستدامة يؤدي إلى تخفيض المخاطر وتعزيز الأداء طويل الأجل، بينما ركزت دراسة Boudin وآخرون (2021) بعنوان "الاستدامة في صناديق التقاعد العامة: دراسة حالة طولية" المنشورة في Sustainability على تطور قيم الحوكمة والاستدامة في صندوق تقاعد عام من خلال دراسة كيفية ونصية، وأكدت النتائج أنّ ربط مبادئ الحوكمة بإدارة المخاطر يرفع من كفاءة اتخاذ القرار الاستثماري ويعزز استدامة الصندوق.

ومن جانب آخر، تناولت دراسة Christensen وآخرون (2025) بعنوان "الانخراط في مخاطر تغيّر المناخ من قبل صناديق التقاعد" المنشورة في Climate Risk Management تحليلاً للافصاحات الطوعية لأكبر صناديق التقاعد في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وأوضحت أنّ إدماج المخاطر المناخية ضمن استراتيجيات إدارة المخاطر يعزز من الاستقرار طويل الأجل ويحد من المخاطر النظامية. وأخيرًا، قدّم Klumpes وآخرون (2024) دراسة بعنوان "مخاطر المعاشات وتكلفة رأس المال المستدامة" نشرت في Journal of Risk and Financial Management، حيث طبّق الباحثون نماذج قياسية على بيانات شركات S&P 500 لبحث العلاقة بين مخاطر التقاعد وهيكل تكلفة رأس المال، وأثبتت النتائج أنّ خفض مخاطر صناديق التقاعد من خلال إدارة فعالة للمخاطر يساهم في تحسين متانة الأنظمة التقاعدية واستدامتها المالية.

وجاءت الدراسة الحالية استكمال للدراسات السابقة والمتمثلة في دراسة تأثير إدارة المخاطر المالية على استدامة صناديق الضمان الاجتماعي، كدراسة ميدانية على مكتب صندوق الضمان الاجتماعي ببلدية الابيار.

المبحث الثالث/ الجانب العملي للدراسة

1.3 تمهيد:

يُعد جانب منهجية الدراسة وإجراءات إعدادها من الأركان الأساسية في إعداد البحث العلمي، حيث إن إتباع المنهجية الصحيحة من خلال تحليل البيانات الإحصائية يقود الباحث إلى النتائج المراد الوصول إليها، لذا تم تناول وصف للمنهج المتبع في هذا الفصل لهذه الدراسة، ومجتمع الدراسة، وعينة الدراسة والأداء التي تم استخدامها في هذه الدراسة.

2.3 منهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدارسة على المنهج الوصفي التحليلي من أجل دارسة تأثير إدارة المخاطر المالية على استدامة صناديق الضمان الاجتماعي، كدراسة ميدانية على مكتب صندوق الضمان الاجتماعي ببلدية الابيار.

يستخدم المنهج الوصفي التحليلي لوصف ظاهرة معينة للوصول إلى الأسباب المؤدية إلى حدوث هذه الظاهرة وأيضا معرفة العوامل المؤثرة على تلك الظاهرة، أما الجانب الآخر من هذه الدارسة فهو الجانب التحليلي الذي يعتمد على جمع البيانات وتحليلها ومن ثم استخلاص النتائج، وقد اعتمد على الاستبانة كأداة لجمع البيانات من عينة الدارسة.

والمنهج الوصفي يعتبر أنسب المناهج البحثية لهذه الدراسة، وذلك لمعرفة تأثير إدارة المخاطر المالية على استدامة صناديق الضمان الاجتماعي بمكتب صندوق الضمان الاجتماعي ببلدية الابيار، والوصول إلى استنتاجات تزيد بها المعرفة، ويمكن أن يستفيد منها مكتب صندوق الضمان الاجتماعي ببلدية الابيار محل الدراسة.

3.3 مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من الموظفين والعاملين في مكتب صندوق الضمان الاجتماعي ببلدية الابيار، وتمثلت العينة من جميع الموظفين في الإدارات بالمكتب محل الدراسة، وتم توزيع (60) استمارة استبيان، وتم استرداد (55) استمارة، منها (3)

استمارات لا تصلح للتحليل، و(5) استمارات لم يتم استرجعها، ليكون العدد النهائي للاستمارات الصالحة للتحليل (52) استمارة.

4.3. طرق جمع بيانات الدراسة:

تم جمع البيانات التي ساعدت على إيجاد نتائج هذه الدراسة من مصدرين أحدهما يعتبر ثانوي والمصدر الآخر يعتبر المصدر الأولي لجمع البيانات اللازمة وهي:

المصادر الثانوية: اعتمد الباحثون في إعداد الإطار النظري للدراسة الحالية على كل من المصادر الثانوية والتي تضمن مجموعة من المصادر العربية والأجنبية من الكتب، الدوريات، المجلات، المقالات والمؤتمرات العلمية والبحث الإلكتروني، في قواعد البيانات عن الدراسات السابقة والبحوث ذات الصلة بموضوع الدراسة.

المصادر الأولية: تم استخدام استمارة الاستبانة التي تم عرضها على عدة محكمين بنفس التخصص وهم (فراج الكيلو – محاضر بكلية الاقتصاد فرع الابيار) و(عبد الباسط السنوسي – محاضر بالمعهد العالي للعلوم والتقنية الابيار) و(المبروك البرعصي – محاضر بكلية الاقتصاد فرع الابيار) و(عبد الباسط بوعجيلة – محاضر بالمعهد العالي للعلوم والتقنية الابيار) وتم الاخذ بملاحظتهم حول الاستبيان، وقد تم توزيعها على عينة الدراسة والتي تعتبر الأداة الرئيسية لجمع البيانات من عينة الدراسة.

أداة الدراسة: تم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وقسمت إلى:

القسم الأول: البيانات الشخصية والوظيفية:

حيث تتضمن عبارات عن البيانات الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة حول: النوع، الفئة العمرية، المستوى التعليمي، سنوات الخبرة.

القسم الثاني: تأثير إدارة المخاطر المالية على استدامة صناديق الضمان الاجتماعي:

تكون المقياس من 6 محاور بعدد 24 عبارة بالاستفادة من المقاييس المستخدمة في دراسات بعض الدراسات السابقة مع القيام بالتعديلات اللازمة بما يتوافق مع أهداف الدراسة.

وللتاكد من صحة وصدق الاستبيان تم حساب ألفا كوونباخ عند مستوى معنوية 5%.

جدول رقم (1)الفاكرومباخ مقياس صدق وثبات العينة للعينة ككل

Scale: ALL VARIABLES

Reliability Statistics	
عدد اسئلة الاستبيان	قيمة الفاكرومباخ
28	.987

يوضح الجدول نتائج اختبار الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ لجميع متغيرات المقياس، حيث بلغت قيمتهُ (0.987) لعدد 28 سؤال، وهي قيمة مرتفعة جداً تدُل على تمتع الأداة بدرجة ممتازة من الاتساق الداخلي والثبات، مما يجعلها صالحة للاستخدام والتحليل.

5.3 تحليل الخصائص العامة لمجتمع الدراسة:

يتمثل التوزيع النسبي للمتغيرات الديموغرافية في البيانات العامة لعينة الدراسة.

1.5.3 متغير النوع (الجنس) والوزن النسبي لكل منهما.

جدول رقم (2) يوضح النوع والوزن النسبي لكل منهما

متغير الجنس					
		التكرار	النسبة المئوية	Valid	Cumulative
Valid	ذكور	34	65.4	65.4	65.4
	اناث	18	34.6	34.6	100.0
	Total	52	100.0	100.0	

يوضح الجدول التوزيع النسبي لمتغير الجنس في عينة الدراسة، حيث بلغ العدد الكلي للمشاركين (52) مفردة، وأظهرت النتائج أن الذكور يمثلون النسبة الأكبر من العينة بعدد (34) وبنسبة قدرها (65.4%)، في حين بلغ عدد الإناث (18) وبنسبة (34.6%). كما تبين من النسب التراكمية أن الذكور يشكلون أكثر من نصف العينة، إذ تصل النسبة التراكمية لهم إلى (65.4%)، بينما تكتمل النسبة التراكمية عند الإناث لتصل إلى (100%). وتشير هذه النتائج إلى وجود عدم توازن نسبي في توزيع الجنس لصالح الذكور، وهو ما قد يكون له تأثير على تفسير نتائج الدراسة ويستدعي أخذه بعين الاعتبار عند مناقشة النتائج وتعميمها.

2.5.3 متغير العمر و(الوزن النسبي لكل فئة عمريه)

جدول رقم (3) يوضح الفئات العمرية والوزن النسبي لكل منها

متغير العمر					
		التكرار	النسبة المئوية	Valid	Cumulative
Valid	اقل من 30 سنة	11	21.2	21.2	21.2
	مابين 30 – 39 سنة	17	32.7	32.7	53.8
	من 40 – 49 سنة	14	26.9	26.9	80.8
	سنة فأكثر 50	10	19.2	19.2	100.0
	Total	52	100.0	100.0	

يوضح الجدول التوزيع النسبي لمتغير العمر لدى أفراد عينة الدراسة، حيث بلغ العدد الإجمالي للمشاركين (52) مفردة، وتشير النتائج إلى أن الفئة العمرية من 30 إلى 39 سنة كانت الأكثر تمثيلاً في العينة بعدد (17) وبنسبة (32.7%)، تليها الفئة العمرية من 40 إلى 49 سنة بعدد (14) وبنسبة (26.9%)، كما بلغت نسبة المشاركين الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة (21.2%) بعدد (11)، في حين جاءت الفئة العمرية 50 سنة فأكثر في المرتبة الأخيرة بنسبة (19.2%) وبعدد (10)، وتوضح النسب التراكمية أن أكثر من نصف أفراد العينة (53.8%) تقع أعمارهم دون 40 سنة، بينما تكتمل النسبة التراكمية لتصل إلى (100%) عند الفئة العمرية 50 سنة فأكثر، ويعكس هذا التوزيع تنوعاً نسبياً في الفئات العمرية للمشاركين، مما يعزز من شمولية النتائج وإمكانية تفسيرها عبر مراحل عمرية مختلفة.

3.5.3 متغير المؤهل العلمي و(الوزن النسبي لكل فئة علمية)

جدول (4) يوضح الفئات العلمية والوزن النسبي لكل فئة منها

متغير المؤهل العلمي					
		التكرار	النسبة المئوية	Valid	Cumulative
Valid	دبلوم	15	28.8	28.8	28.8
	بكالوريوس	23	44.2	44.2	73.1
	ماجستير	3	5.8	5.8	78.8
	اخري	11	21.2	21.2	100.0
	Total	52	100.0	100.0	

يوضح الجدول التوزيع النسبي لمتغير المؤهل العلمي لدى أفراد عينة الدراسة، حيث بلغ إجمالي عدد المشاركين (52) مفردة، وتشير النتائج إلى أن الحاصلين على مؤهل بكالوريوس يمثلون النسبة الأكبر من العينة بعدد (23) وبنسبة (44.2%)، يليهم الحاصلون على الدبلوم بعدد (15) وبنسبة (28.8%)، وفي المقابل جاءت فئة الماجستير بنسبة منخفضة بلغت (5.8%) وبعدد (3) فقط، بينما شكلت فئة المؤهلات الأخرى نسبة (21.2%) بعدد (11)، وتوضح النسب التراكمية أن غالبية أفراد العينة (73.1%) يحملون مؤهلات دبلوم أو بكالوريوس، وترتفع النسبة التراكمية لتصل إلى (100%) عند إدراج باقي المؤهلات، ويعكس هذا التوزيع تركز العينة في المستويات التعليمية المتوسطة والعليا، الأمر الذي قد يسهم في تعزيز مستوى الوعي والمعرفة لدى المشاركين، ويؤخذ ذلك بعين الاعتبار عند تحليل ومناقشة نتائج الدراسة.

4.5.3 متغير سنوات الخبرة و(الوزن النسبي لكل فئة خبرة)

جدول (5) يوضح سنوات الخبرة والوزن النسبي لكل فئة منها

متغير سنوات الخبرة					
		التكرار	النسبة المئوية	Valid	Cumulative
Valid	من 5 – 10 سنوات	17	32.7	32.7	32.7
	اكثر من 10 سنوات	35	67.3	67.3	100.0
	Total	52	100.0	100.0	

يوضح الجدول التوزيع النسبي لمتغير سنوات الخبرة لدى أفراد عينة الدراسة، حيث بلغ إجمالي عدد المشاركين (52) مفردة، وتشير النتائج إلى أن غالبية أفراد العينة يمتلكون خبرة تزيد عن 10 سنوات، بعدد (35) وبنسبة (67.3%)، بينما بلغ عدد من تتراوح خبرتهم بين 5 و10 سنوات (17) مشاركاً وبنسبة (32.7%). كما توضح النسب التراكمية أن ما يقارب ثلث أفراد العينة لديهم خبرة أقل من أو تساوي 10 سنوات، في حين تكتمل النسبة التراكمية لتصل إلى (100%) عند فئة الخبرة التي تزيد عن 10 سنوات، ويعكس هذا التوزيع ارتفاع مستوى الخبرة العملية لدى أفراد العينة، الأمر الذي قد يسهم في زيادة مصداقية النتائج ودقتها، ويُعد عاملاً مهماً يجب أخذه في الاعتبار عند تحليل وتفسير نتائج الدراسة.

6.3 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

جدول (6- أ) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

Frequencies

Statistics						
		متغير الجنس	متغير العمر	متغير المؤهل العلمي	متغير سنوات الخبرة	صندوق الضمان الاجتماعي يواجه مخاطر مالية تؤثر على استدامته
N	Valid	52	52	52	52	52
	Missing	0	0	0	0	0
المتوسط الحسابي		1.3462	2.4423	2.1923	1.6731	4.0577
الانحراف المعياري Std.		.48038	1.03684	1.08535	.47367	1.14470
Minimum		1.00	1.00	1.00	1.00	1.00
Maximum		2.00	4.00	4.00	2.00	5.00

يوضح جدول المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية الخصائص الوصفية لمتغيرات الدراسة الديموغرافية والمتغير التابع، وذلك لعينة بلغ حجمها (52) مفردة، دون وجود أي بيانات مفقودة، مما يعكس اكتمال وصلاحية البيانات للتحليل.

تشير نتائج متغير الجنس إلى متوسط حسابي بلغ (1.35) مع انحراف معياري منخفض نسبيًا (0.48)، وهو ما يعكس وضوح توزيع العينة حسب الجنس وقلة التشتت بين الاستجابات، أما متغير العمر فقد سجل متوسطًا حسابيًا قدره (2.44) بانحراف معياري (1.04)، مما يدل على تنوع ملحوظ في الفئات العمرية للمشاركين، مع تباين متوسط في أعمار أفراد العينة.

وبالنسبة لـ متغير المؤهل العلمي، بلغ المتوسط الحسابي (2.19) مع انحراف معياري (1.09)، وهو ما يشير إلى تنوع المستويات التعليمية للمبحوثين، مع وجود تباين مقبول يعكس اختلاف الخلفيات العلمية، كما أظهر متغير سنوات الخبرة متوسطًا حسابيًا بلغ (1.67) وانحرافًا معياريًا منخفضًا نسبيًا (0.47)، مما يدل على تركّز العينة في فئة خبرة معينة، خصوصًا أصحاب الخبرة الطويلة.

أما المتغير التابع المتمثل في مستوى الضمان الاجتماعي في مواجهة المخاطر المالية وتأثيره على الاستدامة، فقد سجل متوسطًا حسابيًا مرتفعًا نسبيًا بلغ (4.06) مع انحراف معياري (1.14)، وهو ما يعكس مستوى مرتفعًا من اتفاق أفراد العينة حول الدور الإيجابي للضمان الاجتماعي في مواجهة المخاطر المالية وتعزيز الاستدامة، مع وجود درجة مقبولة من التباين في وجهات النظر.

وبصفة عامة، تعكس النتائج الوصفية توازنًا نسبيًا في خصائص العينة وتنوعًا في المتغيرات الديموغرافية، كما تشير إلى إدراك مرتفع لأهمية الضمان الاجتماعي في التعامل مع المخاطر المالية، الأمر الذي يوفر أساسًا إحصائيًا مناسبًا للانتقال إلى التحليلات الاستنتاجية واختبار

جدول (6- ب) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

Statistics						
		العجز الاكتواري يمثل أحد أبرز التحديات المالية للصندوق	ارتفاع عدد المتقاعدين مقارنة بالمشتركين يشكل خطراً مالياً	هناك مخاطر مالية مرتبطة بضعف سياسات التحصيل والايرادات	لدي الصندوق سياسات مكتوبة وواضحة لإدارة المخاطر المالية	يتم تقييم المخاطر المالية بشكل دوري ومنتظم
N	Valid	52	52	52	52	52
	Missing	0	0	0	0	0
المتوسط الحسابي		3.5962	3.8462	3.0000	3.4615	3.9038
الانحراف المعياري	Std.	1.22490	1.17798	1.48192	1.24399	1.22490
Minimum		1.00	1.00	1.00	1.00	1.00
Maximum		5.00	5.00	5.00	5.00	5.00

يوضح جدول الإحصاءات الوصفية نتائج تحليل عبارات محور إدارة المخاطر المالية لدى عينة الدراسة البالغ عددها (52) مفردة، حيث لم تُسجَّل أي بيانات مفقودة، مما يعكس اكتمال الاستجابات ودقتها، تشير قيم المتوسطات الحسابية إلى أن مستوى موافقة أفراد العينة على عبارات المحور جاء في المجمل عند مستوى متوسط إلى مرتفع.

فقد سجلت العبارة المتعلقة بأن تقييم المخاطر المالية يتم بشكل دوري ومنتظم أعلى متوسط حسابي بلغ (3.90)، مما يدل على إدراك عالٍ نسبياً لدى المبحوثين بأهمية التقييم المستمر للمخاطر المالية داخل المؤسسة، كما حققت عبارة ارتفاع عدد المتقاعدين مقارنة بالمشتركين يشكل خطراً مالياً متوسطاً حسابياً مرتفعاً نسبياً (3.85)، الأمر الذي يعكس وعي أفراد العينة بتأثير العوامل الديموغرافية على الاستدامة المالية.

في المقابل، جاء متوسط عبارة وجود مخاطر مالية مرتبطة بضعف سياسات التحصيل والإيرادات عند حد المتوسط (3.00)، وهو ما يشير إلى تباين آراء المبحوثين حول مدى خطورة هذا الجانب أما عبارتا السياسات المالية الواضحة لإدارة المخاطر والعجز الاكتواري يمثل أحد أبرز التحديات المالية فقد سجلتا متوسطين حسابيين (3.46) و(3.60) على التوالي، بما يعكس مستوى موافقة متوسط يميل إلى الارتفاع.

وتظهر قيم الانحراف المعياري، التي تراوحت بين (1.17) و(1.48)، وجود درجة مقبولة من التجانس في آراء أفراد العينة، مع اختلافات فردية محدودة في تقييمهم لعبارات المحور، كما أن تساوي القيم الدنيا (1) والعظمى (5) لجميع العبارات يدل على استخدام مقياس ليكرت الخماسي بشكل كامل.

وبصفة عامة، تعكس هذه النتائج وجود إدراك إيجابي نسبي لدى أفراد العينة بأهمية إدارة المخاطر المالية، مع الحاجة إلى مزيد من التطوير في بعض الجوانب، خصوصاً ما يتعلق بسياسات التحصيل والإيرادات، بما يسهم في تعزيز الاستقرار والاستدامة المالية للمؤسسة محل الدراسة.

جدول (6- ج) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الثاني

Statistics						
		القرارات الاستثمارية تعتمد على دراسات وتحليلات علمية	يتم استخدام النماذج الاكتوارية بشكل فعال لتقدير الالتزامات المستقبلية	العاملون في الصندوق لديهم وعي كاف بمفهوم ادارة المخاطر المالية	يتم تدريب الموظفين بشكل دوري حول اساليب ادارة المخاطر	القرارات المالية تتخذ بناءً على وعي اداري مدعوم بالمعلومات
N	Valid	52	52	52	52	52
	Missing	0	0	0	0	0
المتوسط الحسابي		3.5769	3.4038	3.8462	3.1154	3.5769
الانحراف المعياري	Std.	1.30378	1.38987	1.12694	1.38130	1.37693
Minimum		1.00	1.00	1.00	1.00	1.00
Maximum		5.00	5.00	5.00	5.00	5.00

يوضح جدول الإحصاءات الوصفية نتائج تحليل عبارات محور نظم المعلومات ودعم القرار في إدارة المخاطر المالية لدى عينة الدراسة البالغ عددها (52) مفردة، حيث لم تُسجَّل أي قيم مفقودة، مما يدل على اكتمال البيانات وصلاحيتها للتحليل الإحصائي. وتشير المتوسطات الحسابية للعبارات إلى أن مستوى موافقة أفراد العينة جاء بصفة عامة عند مستوى متوسط يميل إلى الارتفاع.

فقد سجلت العبارة المتعلقة بأن العاملين في الصندوق لديهم وعي كافٍ بمفهوم إدارة المخاطر المالية أعلى متوسط حسابي بلغ (3.85)، مما يعكس إدراكاً جيداً لدى العاملين بأهمية هذا المفهوم ودوره في الحفاظ على الاستقرار المالي. كما أظهرت عبارتا القرارات الاستثمارية تعتمد على دراسات وتحليلات مالية والتقارير المالية تعتمد على نظام دوري مدعوم بالبيانات والمعلومات متوسطين متقاربين بلغ كل منهما تقريباً (3.58)، وهو ما يشير إلى وجود درجة مقبولة من الاعتماد على التحليل المالي والمعلومات في اتخاذ القرارات.

في المقابل، سجلت عبارة عدم استخدام النماذج الاكتوارية بشكل فعال لتقدير الالتزامات المستقبلية متوسطاً حسابياً قدره (3.40)، مما يدل على وجود قصور نسبي في الاستفادة من الأدوات الاكتوارية في التنبؤ بالمخاطر المستقبلية، كما جاءت عبارة يتم تدريب الموظفين بشكل دوري حول أساليب إدارة المخاطر بأدنى متوسط حسابي (3.12)، الأمر الذي يشير إلى ضعف نسبي في برامج التدريب والتأهيل المستمر في هذا المجال.

أما الانحرافات المعيارية، التي تراوحت بين (1.12) و(1.38)، فتعكس وجود تباين متوسط في آراء أفراد العينة، مع قدر مقبول من التجانس. كما أن تساوي القيم الدنيا (1) والعظمى (5) لجميع العبارات يدل على استخدام كامل لمقياس ليكرت الخماسي.

وبوجه عام، تشير نتائج هذا المحور إلى توفر مستوى مقبول من الوعي ونظم المعلومات الداعمة لإدارة المخاطر المالية، إلا أن النتائج تؤكد الحاجة إلى تعزيز استخدام النماذج الاكتوارية وتكثيف برامج التدريب للعاملين، بما يسهم في تحسين

جودة القرارات المالية ورفع كفاءة إدارة المخاطر في المؤسسة محل الدراسة.

جدول (6 – د) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

Statistics						
		يتم اشراك الموظفين في الاقسام المالية والاكتوارية في صنع القرارات المهمة	ضعف الحوكمة والرقابة يشكل عائق امام ادارة فعالة للمخاطر المالية	هناك قصور في استخدام الادوات الحديثة لإدارة المخاطر	محدودية الموارد البشرية المتخصصة تمثل تحدياً في التعامل مع المخاطر	الاجراءات الحالية غير كافية لمواجهة الازمات الاقتصادية المفاجئة
N	Valid	52	52	52	52	52
	Missing	0	0	0	0	0
المتوسط الحسابي		3.3077	3.8077	2.9231	3.9231	3.0385
الانحراف المعياري	Std.	1.27631	1.06713	1.41208	1.04499	1.45470
Minimum		1.00	1.00	1.00	1.00	1.00
Maximum		5.00	5.00	5.00	5.00	5.00

يوضح جدول الإحصاءات الوصفية نتائج تحليل عبارات محور التحديات والمعوقات المرتبطة بإدارة المخاطر المالية لدى عينة الدراسة البالغ عددها (52) مفردة، حيث لم تُسجَّل أي بيانات مفقودة، مما يدل على اكتمال الاستجابات وصلاحية البيانات للتحليل الإحصائي.

تشير النتائج إلى أن أعلى متوسط حسابي سُجِّل للعبارة المتعلقة بـ محدودية الموارد البشرية المتخصصة كعائق جوهري للتعامل مع المخاطر، حيث بلغ (3.92) مع انحراف معياري منخفض نسبيًا (1.04)، وهو ما يعكس اتفاقًا مرتفعًا نسبيًا بين أفراد العينة حول أهمية هذا التحدي وتأثيره المباشر على كفاءة إدارة المخاطر المالية. كما سجلت عبارة ضعف المرونة والرقابة بشكل متكامل أمام إدارة فعالة للمخاطر المالية متوسطًا حسابيًا مرتفعًا نسبيًا بلغ (3.81)، مما يدل على إدراك واضح لوجود قصور تنظيمي يؤثر على فعالية الرقابة المالية.

في المقابل، جاءت عبارة قصور في استخدام الأدوات الحديثة لإدارة المخاطر بأدنى متوسط حسابي (2.92)، وهو ما يشير إلى تباين آراء المبحوثين حول مدى خطورة هذا الجانب، وربما يعكس وجود استخدام جزئي أو غير منتظم لهذه الأدوات داخل المؤسسة. أما عبارتا يتم إشراك الموظفين في الأقسام المالية والالكترونية في صنع القرارات المالية والإجراءات المالية غير كافية لمواجهة الأزمات الاقتصادية المفاجئة فقد سجلتا متوسطين حسابيين متقاربين (3.31) و(3.04) على التوالي، ما يعكس مستوى موافقة متوسطًا يميل إلى الحياد.

وتظهر قيم الانحرافات المعيارية، التي تراوحت بين (1.04) و(1.45)، وجود درجة مقبولة من التشتت في آراء أفراد العينة، مع بقاء التباين ضمن حدود مقبولة إحصائيًا. كما أن القيم الدنيا والعظمى (1–5) تؤكد استخدام مقياس ليكرت الخماسي بشكل كامل.

وبصفة عامة، تعكس نتائج هذا المحور وجود مجموعة من التحديات الهيكلية والتنظيمية التي تواجه إدارة المخاطر المالية،

وعلى رأسها محدودية الموارد البشرية المتخصصة وضعف المرونة الرقابية، الأمر الذي يستدعي تبني سياسات تطويرية تستهدف بناء القدرات، وتعزيز التكامل المؤسسي، وتحسين جاهزية المؤسسة لمواجهة الأزمات المالية المحتملة.

جدول (6 – هـ) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

Statistics						
		ضرورة تنويع الاستثمارات بشكل أكبر للحد من المخاطر	تعزيز دور النماذج الاكتوارية في اتخاذ القرارات المالية	تطوير برامج تدريبية متخصصة في ادارة المخاطر المالية للعاملين	تعزيز اليات الحوكمة والشفافية في ادارة اموال الصندوق	لدي صندوق الضمان الاجتماعي القدرة على الوفاء بالتزاماته طويلة الاجل
N	Valid	52	52	52	52	52
	Missing	0	0	0	0	0
المتوسط الحسابي		3.7885	3.7115	3.6538	3.4038	3.5577
الانحراف المعياري .Std		1.33338	1.22613	1.37034	1.40391	1.21128
Minimum		1.00	1.00	1.00	1.00	1.00
Maximum		5.00	5.00	5.00	5.00	5.00

يوضح جدول الإحصاءات الوصفية نتائج تحليل عبارات محور مقترحات تطوير إدارة المخاطر المالية وتعزيز الاستدامة لدى عينة الدراسة البالغ عددها (52) مفردة، حيث لم تُسجَّل أي بيانات مفقودة، مما يدل على اكتمال الاستجابات وصلاحية البيانات للتحليل الإحصائي.

تشير النتائج إلى أن أعلى متوسط حسابي سُجِّل للعبارة المتعلقة بـ ضرورة تنويع الاستثمارات بشكل أكبر للحد من المخاطر، حيث بلغ (3.79) مع انحراف معياري (1.33)، وهو ما يعكس اتفاقًا مرتفعًا نسبيًا بين أفراد العينة حول أهمية التنويع الاستثماري كأداة أساسية لتقليل المخاطر المالية. كما حققت عبارة تعزيز دور النماذج الاكتوارية في اتخاذ القرارات المالية متوسطًا حسابيًا مرتفعًا بلغ (3.71)، مما يدل على إدراك واضح لأهمية التحليل الاكتواري في دعم القرارات المالية الرشيدة. في السياق نفسه، سجلت عبارة تطوير برامج تدريبية متخصصة في إدارة المخاطر المالية للعاملين متوسطًا حسابيًا قدره (3.65)، وهو ما يعكس موافقة جيدة على أهمية بناء القدرات البشرية كعنصر محوري في تحسين كفاءة إدارة المخاطر. كما جاءت عبارة تعزيز آليات الحوكمة والشفافية في إدارة أموال الصندوق بمتوسط حسابي (3.40)، بما يشير إلى مستوى موافقة متوسط يميل إلى الارتفاع حول دور الحوكمة في تعزيز الثقة والكفاءة المؤسسية.

أما العبارة المتعلقة بـ امتلاك الصندوق الضمان الاجتماعي القدرة على الوفاء بالتزاماته طويلة الأجل، فقد سجلت متوسطًا حسابيًا (3.56)، وهو ما يعكس درجة تفاؤل معتدلة لدى أفراد العينة بشأن الاستدامة المالية للصندوق على المدى البعيد، مع وجود بعض التحفظات.

وتظهر قيم الانحرافات المعيارية، التي تراوحت بين (1.21) و(1.40)، وجود تباين متوسط في آراء المبحوثين، إلا أن هذا التباين يبقى ضمن الحدود المقبولة إحصائيًا. كما أن القيم الدنيا والعظمى (1–5) تؤكد الاستخدام الكامل لمقياس ليكرت

الخماسي.

وبوجه عام، تعكس نتائج هذا المحور توافقًا ملحوظًا بين أفراد العينة حول مجموعة من المقترحات التطويرية التي من شأنها تعزيز كفاءة إدارة المخاطر المالية وتحقيق الاستدامة، مع التأكيد على أهمية التنويع الاستثماري، والتطوير البشري، وتعزيز الحوكمة كمرتكزات أساسية للتحسين المؤسسي.

جدول (6 – و) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

Statistics					
		الاستراتيجيات الحالية للصندوق تساهم في تعزيز استدامته المالية	التوازن بين الايرادات والمصروفات يضمن بقاء الصندوق مستقراً على المدي البعيد	تنويع مصادر الدخل يساهم في تحقيق استدامة مالية للصندوق	الاستدامة المالية لصندوق الضمان الاجتماعي
N	Valid	52	52	52	52
	Missing	0	0	0	0
المتوسط الحسابي		3.1731	4.0577	4.1346	14.9231
الانحراف المعياري .Std		1.43788	1.12744	1.04841	4.44507
Minimum		1.00	1.00	1.00	4.00
Maximum		5.00	5.00	5.00	20.00

يوضح جدول الإحصاءات الوصفية نتائج تحليل عبارات محور الاستدامة المالية لمستوى الضمان الاجتماعي لدى عينة الدراسة البالغ عددها (52) مفردة، حيث لم تُسجَّل أي بيانات مفقودة، مما يعكس اكتمال الاستجابات ودقة البيانات الإحصائية.

تشير النتائج إلى أن العبارة المتعلقة بـ توزيع مصادر الدخل بما يساهم في تحقيق استدامة مالية للصندوق سجلت أعلى متوسط حسابي بلغ (4.13) مع انحراف معياري منخفض نسبيًا (1.05)، وهو ما يدل على اتفاق مرتفع بين أفراد العينة حول أهمية تنويع مصادر الدخل كعامل أساسي في دعم الاستدامة المالية. كما حققت عبارة التوازن بين الإيرادات والمصروفات بما يضمن بقاء الصندوق مستقراً على المدى البعيد متوسطًا حسابيًا مرتفعًا بلغ (4.06)، مما يعكس إدراكًا واضحًا لأهمية الإدارة المالية المتوازنة في الحفاظ على استقرار الصندوق.

في المقابل، جاءت عبارة الآليات الحالية للصندوق تساهم في تعزيز استدامته المالية بمتوسط حسابي (3.17)، وهو ما يشير إلى مستوى موافقة متوسط يميل إلى الحياد، ويعكس وجود بعض التحفظات لدى المبحوثين بشأن كفاءة الآليات المعتمدة حاليًا في تحقيق الاستدامة المالية.

أما المتغير الكلي لمحور الاستدامة المالية لمستوى الضمان الاجتماعي فقد بلغ متوسطه الحسابي (14.92) من أصل (20)، مع انحراف معياري (4.45)، وهو ما يعكس مستوى مرتفعًا نسبيًا من التقييم العام للاستدامة المالية، مع وجود تباين ملحوظ في آراء أفراد العينة.

وتشير قيم الانحرافات المعيارية إلى تشتت متوسط في الاستجابات، إلا أنه يبقى ضمن الحدود المقبولة إحصائيًا. وبوجه عام، تعكس نتائج هذا المحور إدراكًا إيجابيًا لدى أفراد العينة بأهمية التوازن المالي وتنويع مصادر الدخل في تحقيق الاستدامة المالية للضمان الاجتماعي، مع التأكيد على ضرورة تطوير وتحسين الآليات الحالية لضمان استمرارية الأداء المالي على

المدى الطويل.

7.3 تحليل فقرات الاستبيان

جدول (7) يوضح الإجابة على الفقرة الاولى

صندوق الضمان الاجتماعي يواجه مخاطر مالية تؤثر على استدامته					
		التكرار	النسبة المئوية	Valid	Cumulative
Valid	غير موافق بشدة	2	3.8	3.8	3.8
	غير موافق	6	11.5	11.5	15.4
	محايد	2	3.8	3.8	19.2
	موافق	19	36.5	36.5	55.8
	موافق بشدة	23	44.2	44.2	100.0
	Total	52	100.0	100.0	

تشير نتائج التحليل الإحصائي إلى وجود اتجاه إيجابي واضح لدى أفراد العينة تجاه العبارة محل الدراسة. فقد أظهرت البيانات أن نسبة كبيرة من المشاركين عبّروا عن موافقتهم أو موافقتهم الشديدة، حيث بلغت نسبتهم مجتمعة 80.7%، وهو ما يعكس درجة عالية من القبول والدعم. ويُلاحظ أن أعلى نسبة كانت لفئة موافق بشدة، مما يدل على قوة الاقتناع لدى عدد معتبر من أفراد العينة.

في المقابل، جاءت نسبة غير الموافقين وغير الموافقين بشدة محدودة نسبيًا، إذ بلغت 15.3%، ما يشير إلى أن الاتجاه السلبي ليس سائداً بين المشاركين. أما فئة المحايد فقد سجّلت نسبة منخفضة (3.8%)، وهو ما يدل على وضوح المواقف لدى أغلب أفراد العينة وعدم ترددهم في إبداء آرائهم.

وبصفة عامة، تعكس هذه النتائج وجود إجماع نسبي واتجاه عام إيجابي نحو العبارة، الأمر الذي يمكن اعتباره مؤشرًا داعمًا لنجاح أو قبول الموضوع محل القياس لدى الفئة المستهدفة.

جدول (8) يوضح الإجابة على الفقرة الثانية

العجز الاكتواري يمثل أحد أبرز التحديات المالية للصندوق					
		التكرار	النسبة المئوية	Valid	Cumulative
Valid	غير موافق بشدة	2	3.8	3.8	3.8
	غير موافق	12	23.1	23.1	26.9
	محايد	5	9.6	9.6	36.5
	موافق	19	36.5	36.5	73.1
	موافق بشدة	14	26.9	26.9	100.0
	Total	52	100.0	100.0	

توضح نتائج الجدول تباين آراء أفراد العينة حول العبارة محل الدراسة، مع ميل عام نحو الاتجاه الإيجابي. فقد بلغت نسبة الموافقين والموافقين بشدة معًا 63.4%، وهو ما يشير إلى أن غالبية المشاركين يرون أن العبارة تعكس واقعًا أو رأيًا مقبولًا لديهم. وتُسجَّل أعلى نسبة في فئة موافق (36.5%)، تليها فئة موافق بشدة (26.9%)، مما يدل على وجود قناعة جيدة وإن

كانت بدرجات متفاوتة.

في المقابل، بلغت نسبة غير الموافقين وغير الموافقين بشدة 26.9%، وهي نسبة لا يمكن إغفالها، إذ تعكس وجود شريحة معتبرة لديها تحفظات أو آراء سلبية تجاه الموضوع. كما سجلت فئة المحايد نسبة 9.6%، ما يشير إلى أن عددًا محدودًا من المشاركين لم يحسم موقفه بشكل واضح.

وبشكل عام، تعكس النتائج اتجاهًا إيجابيًا غالبًا، إلا أن ارتفاع نسبة عدم الموافقة نسبيًا مقارنة بالجدول السابق قد يدل على وجود عوامل أو إشكاليات تحتاج إلى مزيد من التوضيح أو المعالجة، الأمر الذي يستدعي دراسة أعمق لأسباب التباين في آراء أفراد العينة.

جدول (9) يوضح الإجابة على الفقرة الثالثة

ارتفاع عدد المتقاعدين مقارنة بالمشتركين يشكل خطراً مالياً					
		التكرار	النسبة المئوية	Valid	Cumulative
Valid	غير موافق بشدة	3	5.8	5.8	5.8
	غير موافق	7	13.5	13.5	19.2
	محايد	1	1.9	1.9	21.2
	موافق	25	48.1	48.1	69.2
	موافق بشدة	16	30.8	30.8	100.0
	Total	52	100.0	100.0	

تُظهر نتائج الجدول وجود اتفاق واضح بين أفراد العينة حول العبارة محل الدراسة، حيث بلغت نسبة الموافقين والموافقين بشدة مجتمعة 78.9%، وهو ما يدل على إدراك غالبية المشاركين لارتفاع عدد المشتركين باعتباره مؤشرًا إيجابيًا أو عاملًا ذا دلالة، وقد سجّلت فئة موافق أعلى نسبة (48.1%)، تليها فئة موافق بشدة (30.8%)، مما يعكس قناعة قوية لدى أغلب أفراد العينة.

في المقابل، بلغت نسبة غير الموافقين وغير الموافقين بشدة 19.3%، وهي نسبة محدودة نسبيًا، تشير إلى وجود آراء معارضة ولكنها ليست الغالبة، كما سُجّلت نسبة ضعيفة لفئة المحايد (1.9%)، ما يدل على أن معظم المشاركين لديهم موقف واضح ومحدد تجاه العبارة دون تردد.

وبوجه عام، تعكس هذه النتائج اتجاهًا إيجابيًا قويًا وإجماعًا نسبيًا بين أفراد العينة، مما يعزز فكرة أن المتغير محل القياس يُنظر إليه كعامل مؤثر ومهم من وجهة نظر المشاركين.

جدول (10) يوضح الإجابة على الفقرة الرابعة

هناك مخاطر مالية مرتبطة بضعف سياسات التحصيل والايرادات					
		التكرار	النسبة المئوية	Valid	Cumulative
Valid	غير موافق بشدة	10	19.2	19.2	19.2
	غير موافق	15	28.8	28.8	48.1
	محايد	3	5.8	5.8	53.8
	موافق	13	25.0	25.0	78.8
	موافق بشدة	11	21.2	21.2	100.0
	Total	52	100.0	100.0	

تُظهر نتائج الجدول تباينًا واضحًا في آراء أفراد العينة حول العبارة محل الدراسة، مع ميل نسبي نحو الاتجاه السلبي. فقد بلغت نسبة غير الموافقين وغير الموافقين بشدة مجتمعة 48.1%، وهي نسبة مرتفعة تعكس وجود مخاوف حقيقية لدى شريحة كبيرة من المشاركين بشأن وجود مخاطر مالية مرتبطة بضعف سياسات التحصيل والإيرادات، كما يُلاحظ أن فئة غير موافق سجلت أعلى نسبة (28.8%)، تليها فئة غير موافق بشدة (19.2%)، مما يعزز هذا الاتجاه.

في المقابل، بلغت نسبة الموافقين والموافقين بشدة 46.2%، وهي نسبة قريبة من الاتجاه السلبي، ما يدل على انقسام واضح في آراء المشاركين حول هذه المسألة، أما فئة المحايد فقد سجلت نسبة محدودة (5.8%)، مما يشير إلى أن غالبية أفراد العينة لديهم موقف واضح تجاه العبارة.

وبشكل عام، تعكس هذه النتائج عدم وجود إجماع صريح بين أفراد العينة، مع بروز مخاوف ملحوظة تتعلق بالمخاطر المالية، الأمر الذي قد يستدعي مراجعة سياسات التحصيل والإيرادات وتعزيزها للحد من هذه المخاطر وزيادة مستوى الثقة لدى المعنيين.

جدول (11) يوضح الإجابة على الفقرة الخامسة

لدي الصندوق سياسات مكتوبة وواضحة لأدارة المخاطر المالية					
		التكرار	النسبة المئوية	Valid	Cumulative
Valid	غير موافق بشدة	5	9.6	9.6	9.6
	غير موافق	8	15.4	15.4	25.0
	محايد	7	13.5	13.5	38.5
	موافق	22	42.3	42.3	80.8
	موافق بشدة	10	19.2	19.2	100.0
	Total	52	100.0	100.0	

تُظهر نتائج الجدول وجود اتجاه إيجابي ملحوظ لدى أفراد العينة تجاه العبارة المتعلقة بامتلاك سياسات مكتوبة وواضحة لإدارة المخاطر المالية، فقد بلغت نسبة الموافقين والموافقين بشدة معًا 61.5%، ما يدل على أن غالبية المشاركين يرون أن هذه السياسات متوفرة ومطبقة بدرجة مقبولة. وتُسجَّل أعلى نسبة في فئة موافق (42.3%)، تليها فئة موافق بشدة (19.2%)، وهو ما يعكس مستوى جيدًا من الثقة في الإطار التنظيمي لإدارة المخاطر المالية.

في المقابل، بلغت نسبة غير الموافقين وغير الموافقين بشدة 25%، وهي نسبة محدودة نسبيًا، لكنها تشير إلى وجود شريحة من المشاركين ترى أن هذه السياسات قد تكون غير كافية أو غير واضحة بالشكل المطلوب، كما سجّلت فئة المحايد نسبة 13.5%، ما قد يعكس عدم اطلاع كافٍ لدى بعض المشاركين على هذه السياسات أو ترددهم في تقييمها.

وبشكل عام، تعكس النتائج توجّهًا إيجابيًا عامًا نحو توفر سياسات مكتوبة لإدارة المخاطر المالية، مع وجود حاجة محتملة إلى تعزيز التواصل والشفافية أو تطوير هذه السياسات بما يسهم في رفع مستوى القناعة لدى جميع أفراد العينة.

جدول (12) يوضح الإجابة على الفقرة السادسة

يتم تقييم المخاطر المالية بشكل دوري ومنتظم					
		التكرار	النسبة المئوية	Valid	Cumulative
Valid	غير موافق بشدة	3	5.8	5.8	5.8
	غير موافق	6	11.5	11.5	17.3
	محايد	5	9.6	9.6	26.9
	موافق	17	32.7	32.7	59.6
	موافق بشدة	21	40.4	40.4	100.0
	Total	52	100.0	100.0	

تُبيّن نتائج الجدول وجود اتفاق قوي بين أفراد العينة حول العبارة التي تفيد بأن المخاطر المالية يتم تقييمها بشكل دوري ومنتظم، إذ بلغت نسبة الموافقين والموافقين بشدة مجتمعة 73.1%، ما يعكس إدراكًا مرتفعًا لدى غالبية المشاركين بأهمية المراجعة المستمرة للمخاطر المالية ووجود ممارسات فعلية في هذا الجانب، وقد جاءت أعلى نسبة ضمن فئة موافق بشدة (40.4%)، تليها فئة موافق (32.7%)، الأمر الذي يدل على قناعة واضحة وقوية لدى عدد كبير من أفراد العينة.

في المقابل، سجّلت نسبة غير الموافقين وغير الموافقين بشدة 17.3%، وهي نسبة محدودة نسبيًا، وتشير إلى أن فئة قليلة ترى أن تقييم المخاطر المالية قد لا يتم بالشكل الكافي أو المنتظم. كما بلغت نسبة المحايدين 9.6%، ما قد يعكس عدم وضوح آليات التقييم لدى بعض المشاركين أو محدودية اطلاعهم عليها.

وبشكل عام، تعكس هذه النتائج مستوى جيدًا من النضج في ممارسات تقييم المخاطر المالية، مع وجود فرصة لتحسين مستوى التواصل والتوثيق بما يضمن زيادة الوعي والاتفاق بين جميع أفراد العينة.

جدول (13) يوضح الإجابة على الفقرة السابعة

القرارات الاستثمارية تعتمد علي دراسات وتحليلات علمية					
		التكرار	النسبة المئوية	Valid	Cumulative
Valid	غير موافق بشدة	6	11.5	11.5	11.5
	غير موافق	5	9.6	9.6	21.2
	محايد	8	15.4	15.4	36.5
	موافق	19	36.5	36.5	73.1
	موافق بشدة	14	26.9	26.9	100.0
	Total	52	100.0	100.0	

تُظهر نتائج الجدول أن غالبية أفراد العينة يتفقون على أن القرارات الاستثمارية تعتمد على دراسات وتحليلات علمية. إذ بلغت نسبة الموافقين والموافقين بشدة مجتمعة 63.4%، مما يشير إلى وجود توجه إيجابي وثقة ملحوظة في الأسس العلمية المتبعة عند اتخاذ القرارات الاستثمارية. وقد جاءت أعلى نسبة ضمن فئة موافق (36.5%)، تليها فئة موافق بشدة (26.9%)، وهو ما يعكس قناعة جيدة لدى المشاركين بسلامة المنهجية المتبعة.

في المقابل، بلغت نسبة غير الموافقين وغير الموافقين بشدة 21.1%، وهي نسبة متوسطة تعكس وجود بعض التحفظات أو الشكوك لدى شريحة من أفراد العينة حول مدى الاعتماد الفعلي على الدراسات والتحليلات العلمية. كما سجّلت فئة المحايد نسبة 15.4%، ما قد يدل على عدم وضوح كافٍ لدى بعض المشاركين بشأن آليات اتخاذ القرار أو محدودية اطلاعهم

على هذه الإجراءات.

وبوجه عام، تشير النتائج إلى أن القرارات الاستثمارية تُنظر إليها على أنها قائمة بدرجة جيدة على أسس علمية، مع وجود حاجة محتملة إلى تعزيز الشفافية وإبراز نتائج الدراسات والتحليلات بشكل أوضح لزيادة مستوى الثقة والاتفاق بين جميع أفراد العينة.

جدول (14) يوضح الإجابة على الفقرة الثامنة

يتم استخدام النماذج الاكتوارية بشكل فعال لتقدير الالتزامات المستقبلية					
		التكرار	النسبة المئوية	Valid	Cumulative
Valid	غير موافق بشدة	4	7.7	7.7	7.7
	غير موافق	16	30.8	30.8	38.5
	محايد	2	3.8	3.8	42.3
	موافق	15	28.8	28.8	71.2
	موافق بشدة	15	28.8	28.8	100.0
	Total	52	100.0	100.0	

تُظهر نتائج الجدول تباينًا واضحًا في آراء أفراد العينة حول مدى استخدام النماذج الإحصائية بشكل فعال للتنبؤ بالالتزامات المستقبلية. فقد بلغت نسبة الموافقين والموافقين بشدة معًا 57.6%، ما يشير إلى وجود توجه إيجابي نسبي يؤكد اعتماد هذه النماذج لدى أكثر من نصف المشاركين. وتوزعت هذه النسبة بالتساوي تقريبًا بين فئتي موافق وموافق بشدة (28.8% لكل منهما)، وهو ما يعكس درجة متقاربة من القناعة الإيجابية.

في المقابل، سجّلت نسبة غير الموافقين وغير الموافقين بشدة 38.5%، وهي نسبة ملحوظة تعكس وجود شكوك أو قصور محتمل في تطبيق النماذج الإحصائية أو في وضوح نتائجها لدى شريحة من أفراد العينة، كما جاءت نسبة المحايدين منخفضة نسبيًا (3.8%)، ما يدل على أن معظم المشاركين لديهم موقف واضح تجاه هذه المسألة.

وبوجه عام، تعكس النتائج اعتمادًا متوسطًا إلى جيد على النماذج الإحصائية في التنبؤ بالالتزامات المستقبلية، إلا أن ارتفاع نسبة عدم الموافقة نسبيًا يشير إلى الحاجة لتعزيز كفاءة هذه النماذج، وتحسين آليات تطبيقها وشرح نتائجها بما يعزز الثقة ويزيد من مستوى القبول لدى جميع المعنيين.

جدول (15) يوضح الإجابة على الفقرة التاسعة

العاملون في الصندوق لديهم وعي كاف بمفهوم ادارة المخاطر المالية					
		التكرار	النسبة المئوية	Valid	Cumulative
Valid	غير موافق بشدة	1	1.9	1.9	1.9
	غير موافق	9	17.3	17.3	19.2
	محايد	4	7.7	7.7	26.9
	موافق	21	40.4	40.4	67.3
	موافق بشدة	17	32.7	32.7	100.0
	Total	52	100.0	100.0	

تُظهر نتائج الجدول وجود إدراك مرتفع لدى أفراد العينة بأهمية استخدام نظم تدعم فهم إدارة المخاطر المالية، فقد بلغت نسبة الموافقين والموافقين بشدة مجتمعة 73.1%، ما يعكس قناعة واضحة لدى غالبية المشاركين بأن هذه النظم تسهم بشكل

فعّال في تعزيز الفهم وتحسين القدرة على التعامل مع المخاطر المالية، وقد سجّلت فئة موافق أعلى نسبة (40.4%)، تليها فئة موافق بشدة (32.7%)، وهو ما يدل على مستوى عالٍ من القبول والثقة.

في المقابل، بلغت نسبة غير الموافقين وغير الموافقين بشدة 19.2% فقط، وهي نسبة محدودة تشير إلى أن الاتجاه السلبي ليس واسع الانتشار، كما جاءت نسبة المحايدين منخفضة نسبيًا (7.7%)، مما يدل على أن أغلب أفراد العينة لديهم موقف واضح تجاه العبارة.

وبصفة عامة، تعكس هذه النتائج توفر بيئة تنظيمية وتقنية داعمة لفهم إدارة المخاطر المالية، مع إمكانية تعزيز هذه النظم بشكل أكبر من خلال التدريب والتطوير المستمر لضمان استفادة جميع العاملين ورفع مستوى الوعي والكفاءة المؤسسية.

جدول (16) يوضح الإجابة على الفقرة العاشرة

يتم تدريب الموظفين بشكل دوري حول اساليب ادارة المخاطر					
		التكرار	النسبة المئوية	Valid	Cumulative
Valid	غير موافق بشدة	9	17.3	17.3	17.3
	غير موافق	8	15.4	15.4	32.7
	محايد	14	26.9	26.9	59.6
	موافق	10	19.2	19.2	78.8
	موافق بشدة	11	21.2	21.2	100.0
	Total	52	100.0	100.0	

تُبيّن نتائج الجدول تباينًا ملحوظًا في آراء أفراد العينة حول انتظام عقد الدورات التدريبية الخاصة بأساليب إدارة المخاطر، فقد بلغت نسبة الموافقين والموافقين بشدة معًا 40.4%، ما يشير إلى أن أقل من نصف المشاركين يرون أن التدريب يتم بشكل دوري ومنتظم. في المقابل، سجّلت نسبة غير الموافقين وغير الموافقين بشدة 32.7%، وهي نسبة مرتفعة نسبيًا تعكس وجود قصور واضح أو عدم انتظام كافٍ في تنفيذ البرامج التدريبية.

كما جاءت فئة المحايد بنسبة 26.9%، وهي نسبة كبيرة نسبيًا، ما قد يدل على عدم وضوح سياسات التدريب لدى عدد من المشاركين أو عدم مشاركتهم المباشرة في هذه الدورات، الأمر الذي يجعلهم غير قادرين على تقييمها بشكل حاسم.

وبوجه عام، تشير النتائج إلى أن التدريب في مجال إدارة المخاطر لا يزال بحاجة إلى مزيد من التنظيم والاستمرارية، مع ضرورة تعزيز برامج التدريب الدورية، وتوسيع نطاق المشاركة، وتحسين التواصل الداخلي لضمان رفع مستوى الوعي والكفاءة لدى العاملين في هذا المجال.

جدول (17) يوضح الإجابة على الفقرة الحادية عشر

القرارات المالية تتخذ بناءً علي وعي اداري مدعوم بالمعلومات					
		التكرار	النسبة المئوية	Valid	Cumulative
Valid	غير موافق بشدة	5	9.6	9.6	9.6
	غير موافق	9	17.3	17.3	26.9
	محايد	7	13.5	13.5	40.4
	موافق	13	25.0	25.0	65.4
	موافق بشدة	18	34.6	34.6	100.0
	Total	52	100.0	100.0	

تُظهر نتائج الجدول الخاص بآراء أفراد العينة حول العبارة محل الدراسة أن الاتجاه العام يميل إلى الموافقة. حيث بلغت نسبة الموافقين والموافقين بشدة معًا 59.6% من إجمالي أفراد العينة (25.0% موافق، 34.6% موافق بشدة)، مما يدل على وجود اتفاق واضح حول العبارة.

في المقابل، بلغت نسبة غير الموافقين وغير الموافقين بشدة 26.9%، وهي نسبة أقل مقارنة بنسبة الموافقة، بينما شكّل الموقف المحايد 13.5% من العينة، مما يشير إلى وجود فئة محدودة لم تُبدِ موقفًا واضحًا.

وبناءً على ذلك، يمكن الاستنتاج أن غالبية أفراد العينة لديهم اتجاه إيجابي نحو العبارة محل التحليل، وهو ما يعكس قبولًا ودعمًا ملحوظًا لها.

جدول (18) يوضح الإجابة على الفقرة الثانية عشر

يتم اشراك الموظفين في الاقسام المالية والاكتوارية في صنع القرارات المهمة					
		التكرار	النسبة المئوية	Valid	Cumulative
Valid	غير موافق بشدة	8	15.4	15.4	15.4
	غير موافق	3	5.8	5.8	21.2
	محايد	15	28.8	28.8	50.0
	موافق	17	32.7	32.7	82.7
	موافق بشدة	9	17.3	17.3	100.0
	Total	52	100.0	100.0	

تُبيّن نتائج الجدول المتعلق بدرجة إشراك الموظفين في الأقسام المالية والإدارية في صنع القرارات المهمة أن آراء أفراد العينة جاءت متباينة مع ميل نسبي نحو الموافقة، حيث بلغت نسبة الموافقين والموافقين بشدة معًا 50.0% (32.7% موافق، 17.3% موافق بشدة)، مما يشير إلى أن نصف أفراد العينة يرون وجود إشراك فعلي للموظفين في اتخاذ القرارات المهمة.

في المقابل، بلغت نسبة غير الموافقين وغير الموافقين بشدة 21.2%، وهي نسبة أقل مقارنة بالموافقين، بينما سجّلت فئة المحايدين نسبة 28.8%، مما يعكس وجود عدد ملحوظ من المبحوثين الذين لم يحددوا موقفًا واضحًا، وقد يدل ذلك على تفاوت مستوى المشاركة بين الأقسام أو غياب وضوح آليات اتخاذ القرار.

وعليه، يمكن الاستنتاج أن مستوى إشراك الموظفين في صنع القرارات المهمة يُعد متوسطًا، مع الحاجة إلى تعزيز المشاركة ورفع مستوى الشفافية داخل الأقسام المالية والإدارية.

جدول (19) يوضح الإجابة على الفقرة الثالثة عشر

ضعف الحوكمة والرقابة يشكل عائق امام ادارة فعالة للمخاطر المالية					
		التكرار	النسبة المئوية	Valid	Cumulative
Valid	غير موافق بشدة	3	5.8	5.8	5.8
	غير موافق	4	7.7	7.7	13.5
	محايد	5	9.6	9.6	23.1
	موافق	28	53.8	53.8	76.9
	موافق بشدة	12	23.1	23.1	100.0
	Total	52	100.0	100.0	

تُظهر نتائج الجدول المتعلق بدرجة التنسيق والرقابة بين مختلف أقسام الدائرة ذات العلاقة أن غالبية أفراد العينة يتفقون على وجود مستوى جيد من التنسيق والرقابة. حيث بلغت نسبة الموافقين والموافقين بشدة 76.9% (53.8% موافق، 23.1% موافق بشدة)، وهو ما يدل على اتجاه إيجابي واضح نحو العبارة محل الدراسة.

في المقابل، شكّلت نسبة غير الموافقين وغير الموافقين بشدة 13.5% فقط، وهي نسبة محدودة، بينما بلغت نسبة المحايدين 9.6%، مما يشير إلى أن مستوى عدم الرضا أو عدم الوضوح حول التنسيق والرقابة يبقى في حدود ضيقة.

وبناءً على هذه النتائج، يمكن الاستنتاج أن التنسيق والرقابة بين أقسام الدائرة تُعد مرتفعة نسبيًا، وهو ما يعكس فاعلية الإجراءات التنظيمية المتبعة ويساهم في تحسين الأداء داخل الدائرة محل الدراسة.

جدول (20) يوضح الإجابة على الفقرة الرابعة عشر

هناك قصور في استخدام الادوات الحديثة لإدارة المخاطر					
		التكرار	النسبة المئوية	Valid	Cumulative
Valid	غير موافق بشدة	10	19.2	19.2	19.2
	غير موافق	14	26.9	26.9	46.2
	محايد	7	13.5	13.5	59.6
	موافق	12	23.1	23.1	82.7
	موافق بشدة	9	17.3	17.3	100.0
	Total	52	100.0	100.0	

تُبيّن نتائج الجدول الخاص بدرجة القصور في استخدام الأدوات الحديثة لإدارة المخاطر أن آراء أفراد العينة جاءت متباينة مع ميل ملحوظ نحو الإقرار بوجود قصور، وحيث بلغت نسبة الموافقين والموافقين بشدة 40.4% (23.1% موافق، 17.3% موافق بشدة)، مما يشير إلى أن جزءًا معتبرًا من المبحوثين يرى أن هناك ضعفًا في استخدام الأدوات الحديثة لإدارة المخاطر.

في المقابل، بلغت نسبة غير الموافقين وغير الموافقين بشدة 46.1%، وهي نسبة قريبة من نسبة الموافقة، مما يعكس اختلافًا واضحًا في وجهات النظر حول مستوى القصور، كما شكّل المحايدون نسبة 13.5%، ما يدل على وجود فئة غير حاسمة ربما تعود إلى نقص المعرفة أو عدم وضوح الممارسات المعتمدة.

وعليه، يمكن الاستنتاج أن مستوى استخدام الأدوات الحديثة لإدارة المخاطر لا يزال محل تباين بين العاملين، الأمر الذي يستدعي تعزيز التدريب، وتوحيد السياسات، وزيادة الاعتماد على الأساليب الحديثة بما يساهم في رفع كفاءة إدارة المخاطر داخل المؤسسة.

جدول (21) يوضح الإجابة على الفقرة الخامسة عشر

محدودية الموارد البشرية المتخصصة تمثل تحدياً في التعامل مع المخاطر					
		التكرار	النسبة المئوية	Valid	Cumulative
Valid	غير موافق بشدة	2	3.8	3.8	3.8
	غير موافق	5	9.6	9.6	13.5
	محايد	3	5.8	5.8	19.2
	موافق	27	51.9	51.9	71.2
	موافق بشدة	15	28.8	28.8	100.0
	Total	52	100.0	100.0	

تُظهر نتائج الجدول المتعلق بمدى كفاية الموارد البشرية المتخصصة في التعامل مع المخاطر أن الغالبية العظمى من أفراد العينة ترى أن الموارد البشرية المتخصصة تمثل عنصرًا داعمًا وفعّالًا في التعامل مع المخاطر، حيث بلغت نسبة الموافقين والموافقين بشدة 80.7% (51.9% موافق، 28.8% موافق بشدة)، وهو ما يعكس اتجاهًا إيجابيًا قويًا نحو توفر الكفاءات البشرية القادرة على إدارة المخاطر.

في المقابل، بلغت نسبة غير الموافقين وغير الموافقين بشدة 13.4% فقط، بينما شكّل المحايدون 5.8% من العينة، وهي نسب محدودة تعكس انخفاض مستوى عدم الرضا أو الشك حول كفاية الموارد البشرية المتخصصة.

وبناءً على هذه النتائج، يمكن الاستنتاج أن توفر الموارد البشرية المؤهلة يعد من نقاط القوة في المؤسسة محل الدراسة، الأمر الذي يساهم في تحسين كفاءة التعامل مع المخاطر والحد من آثارها السلبية.

جدول (22) يوضح الإجابة على الفقرة السادسة عشر

الاجراءات الحالية غير كافية لمواجهة الازمات الاقتصادية المفاجئة					
		التكرار	النسبة المئوية	Valid	Cumulative
Valid	غير موافق بشدة	12	23.1	23.1	23.1
	غير موافق	8	15.4	15.4	38.5
	محايد	7	13.5	13.5	51.9
	موافق	16	30.8	30.8	82.7
	موافق بشدة	9	17.3	17.3	100.0
	Total	52	100.0	100.0	

تُظهر نتائج الجدول المتعلق بفعالية الإجراءات التحليلية في متابعة الأزمات الاقتصادية المفاجئة أن آراء أفراد العينة جاءت متباينة دون اتجاه حاسم واضح. حيث بلغت نسبة الموافقين والموافقين بشدة 48.1% (30.8% موافق، 17.3% موافق بشدة)، مما يشير إلى أن ما يقارب نصف المبحوثين يرون أن الإجراءات التحليلية المتبعة تسهم بدرجة معقولة في متابعة الأزمات الاقتصادية المفاجئة.

في المقابل، سجّلت نسبة غير الموافقين وغير الموافقين بشدة 38.5%، وهي نسبة مرتفعة نسبيًا، تعكس وجود قصور ملحوظ أو عدم رضا عن فعالية هذه الإجراءات، كما بلغت نسبة المحايدين 13.5%، ما يدل على وجود فئة غير قادرة على تقييم فعالية الإجراءات بشكل واضح، ربما بسبب محدودية الاطلاع أو المشاركة.

وعليه، يمكن الاستنتاج أن فعالية الإجراءات التحليلية في التعامل مع الأزمات الاقتصادية المفاجئة تُعد متوسطة، الأمر الذي يستدعي تطوير هذه الإجراءات، وتعزيز أدوات التحليل، ورفع كفاءة الاستجابة بما يضمن متابعة أفضل للأزمات وتقليل آثارها السلبية.

جدول (23) يوضح الإجابة على الفقرة السابعة عشر

ضرورة تنويع الاستثمارات بشكل اكبر للحد من المخاطر					
		التكرار	النسبة المئوية	Valid	Cumulative
Valid	غير موافق بشدة	7	13.5	13.5	13.5
	غير موافق	2	3.8	3.8	17.3
	محايد	4	7.7	7.7	25.0
	موافق	21	40.4	40.4	65.4
	موافق بشدة	18	34.6	34.6	100.0
	Total	52	100.0	100.0	

يوضح الجدول آراء أفراد العينة حول ضرورة تنويع الاستثمارات بشكل أكبر للحد من المخاطر. تشير النتائج إلى وجود اتجاه قوي نحو الموافقة، حيث سجلت فئة موافق (40.4%) أعلى نسبة، تليها موافق بشدة (34.6%)، مما يعكس اقتناع غالبية المشاركين بأهمية التنويع الاستثماري كوسيلة لإدارة المخاطر.

في المقابل، بلغت نسبة غير موافق بشدة (13.5%) وغير موافق (3.8%)، وهي نسب منخفضة، بينما جاءت نسبة المحايدين (7.7%) بمستوى محدود، مما يدل على أن عددًا قليلاً فقط لم يحسم موقفه.

وبصورة إجمالية، فإن مجموع الموافقين يشكل 75% من العينة مقابل 17.3% غير موافقين، وهو ما يؤكد وجود إجماع نسبي على أهمية تنويع الاستثمارات للحد من المخاطر، ويعكس إدراكًا واضحًا لدور التنويع في تعزيز الاستقرار المالي وتقليل التعرض للخسائر..

جدول (24) يوضح الإجابة على الفقرة الثامنة عشر

تعزيز دور النماذج الاكتوارية في اتخاذ القرارات المالية					
		التكرار	النسبة المئوية	Valid	Cumulative
Valid	غير موافق بشدة	3	5.8	5.8	5.8
	غير موافق	9	17.3	17.3	23.1
	محايد	3	5.8	5.8	28.8
	موافق	22	42.3	42.3	71.2
	موافق بشدة	15	28.8	28.8	100.0
	Total	52	100.0	100.0	

تُظهر نتائج الجدول المتعلق بدور النماذج الإحصائية في اتخاذ القرارات المالية أن غالبية أفراد العينة يتفقون على أهمية هذه النماذج في دعم القرار المالي، حيث بلغت نسبة الموافقين والموافقين بشدة 71.1% (42.3% موافق، 28.8% موافق بشدة)، مما يعكس اتجاهًا إيجابيًا واضحًا نحو الاعتماد على النماذج الإحصائية في عملية اتخاذ القرارات المالية.

في المقابل، بلغت نسبة غير الموافقين وغير الموافقين بشدة 23.1%، وهي نسبة محدودة نسبيًا، بينما شكّل المحايدون 5.8% فقط، ما يدل على انخفاض مستوى التردد أو عدم اليقين بشأن فعالية هذه النماذج.

وبناءً على ذلك، يمكن الاستنتاج أن النماذج الإحصائية تمثل أداة فعّالة ومهمة في تعزيز جودة القرارات المالية، الأمر الذي

يستدعي التوسع في استخدامها وتطويرها بما يتناسب مع متطلبات البيئة المالية المعاصرة.

جدول (25) يوضح الإجابة على الفقرة التاسعة عشر

تطوير برامج تدريبية متخصصة في ادارة المخاطر المالية للعاملين					
		التكرار	النسبة المئوية	Valid	Cumulative
Valid	غير موافق بشدة	6	11.5	11.5	11.5
	غير موافق	7	13.5	13.5	25.0
	محايد	3	5.8	5.8	30.8
	موافق	19	36.5	36.5	67.3
	موافق بشدة	17	32.7	32.7	100.0
	Total	52	100.0	100.0	

تُظهر نتائج الجدول المتعلق بتوفير برامج تدريبية متخصصة في إدارة المخاطر المالية للعاملين أن غالبية أفراد العينة يؤكدون على توفر هذه البرامج. حيث بلغت نسبة الموافقين والموافقين بشدة 69.2% (36.5% موافق، 32.7% موافق بشدة)، مما يدل على اتجاه إيجابي واضح نحو الاهتمام بتأهيل العاملين وتطوير مهاراتهم في مجال إدارة المخاطر المالية.

في المقابل، بلغت نسبة غير الموافقين وغير الموافقين بشدة 25.0%، بينما شكّل المحايدون 5.8% فقط، وهي نسب تشير إلى وجود بعض التباين في الآراء، إلا أنها لا تقلل من الاتجاه العام الإيجابي.

وبناءً على ذلك، يمكن الاستنتاج أن البرامج التدريبية المتخصصة تُعد من الأدوات المهمة في تعزيز كفاءة العاملين ورفع مستوى إدارة المخاطر المالية داخل المؤسسة، مع ضرورة الاستمرار في تطوير هذه البرامج وتوسيع نطاقها.

جدول (26) يوضح الإجابة على الفقرة العشرون

تعزيز اليات الحوكمة والشفافية في ادارة اموال الصندوق					
		التكرار	النسبة المئوية	Valid	Cumulative
Valid	غير موافق بشدة	10	19.2	19.2	19.2
	غير موافق	3	5.8	5.8	25.0
	محايد	6	11.5	11.5	36.5
	موافق	22	42.3	42.3	78.8
	موافق بشدة	11	21.2	21.2	100.0
	Total	52	100.0	100.0	

تُظهر نتائج الجدول المتعلق بتعزيز آليات الحوكمة والشفافية في إدارة أموال الصندوق أن آراء أفراد العينة تميل بشكل عام إلى الاتجاه الإيجابي. حيث بلغت نسبة الموافقين والموافقين بشدة 63.5% (42.3% موافق، 21.2% موافق بشدة)، مما يدل على وجود إدراك ملحوظ لدور الحوكمة والشفافية في تحسين إدارة الأموال.

في المقابل، بلغت نسبة غير الموافقين وغير الموافقين بشدة 25.0%، وهي نسبة ليست قليلة، وتعكس وجود بعض التحفظات أو القصور من وجهة نظر جزء من المبحوثين، بينما شكّل المحايدون 11.5%، ما يشير إلى وجود فئة مترددة أو غير مطلعة بشكل كافٍ على ممارسات الحوكمة المتبعة.

وبناءً على ذلك، يمكن الاستنتاج أن آليات الحوكمة والشفافية مطبّقة بدرجة متوسطة تميل إلى الجيدة، مع الحاجة إلى

تعزيزها وتوضيح إجراءاتها بما يساهم في رفع مستوى الثقة وتحسين كفاءة إدارة أموال الصندوق.

جدول (27) يوضح الإجابة على الفقرة الحادية والعشرون

لدي صندوق الضمان الاجتماعي القدرة على الوفاء بالتزاماته طويلة الاجل					
		التكرار	النسبة المئوية	Valid	Cumulative
Valid	غير موافق بشدة	2	3.8	3.8	3.8
	غير موافق	11	21.2	21.2	25.0
	محايد	9	17.3	17.3	42.3
	موافق	16	30.8	30.8	73.1
	موافق بشدة	14	26.9	26.9	100.0
	Total	52	100.0	100.0	

تُظهر نتائج الجدول أن آراء المبحوثين حول مدى مساهمة الضمان الاجتماعي للفترة على الوفاء بالتزاماته طويلة الأجل تميل بشكل عام إلى الاتجاه الإيجابي، فقد سجّل خيار موافق أعلى نسبة (30.8%) بعدد (16) مبحوثًا، يليه موافق بشدة بنسبة (26.9%) بعدد (14)، أي أن ما مجموعه 57.7% من العينة لديهم موقف إيجابي تجاه قدرة الضمان الاجتماعي على الوفاء بالتزاماته طويلة الأجل.

في المقابل، بلغت نسبة غير الموافقين (غير موافق وغير موافق بشدة) معًا 25% من إجمالي العينة، وهو ما يشير إلى وجود فئة ليست بالقليلة لديها تحفظات أو شكوك حول استدامة الضمان الاجتماعي على المدى الطويل، كما سجّلت فئة محايد نسبة (17.3%)، ما يعكس وجود درجة من التردد أو عدم وضوح الرؤية لدى بعض المبحوثين.

وبشكل عام، يمكن القول إن النتائج تعكس اتجاهًا إيجابيًا معتدلًا نحو الثقة في الضمان الاجتماعي، مع ضرورة الانتباه إلى آراء الفئات غير الموافقة والعمل على معالجة أسباب عدم الرضا لديهم لتعزيز الثقة والاستدامة مستقبلًا.

جدول (28) يوضح الإجابة على الفقرة الثانية والعشرون

الاستراتيجيات الحالية للصندوق تساهم في تعزيز استدامته المالية					
		التكرار	النسبة المئوية	Valid	Cumulative
Valid	غير موافق بشدة	9	17.3	17.3	17.3
	غير موافق	10	19.2	19.2	36.5
	محايد	8	15.4	15.4	51.9
	موافق	13	25.0	25.0	76.9
	موافق بشدة	12	23.1	23.1	100.0
	Total	52	100.0	100.0	

يبين الجدول آراء أفراد العينة حول أن الاستراتيجيات المحلية المتبعة تساهم في تعزيز استدامة البيئة، نلاحظ أن أعلى نسبة كانت لفئة موافق (25%) تليها موافق بشدة (23.1%)، مما يشير إلى اتجاه إيجابي عام نحو تأييد دور هذه الاستراتيجيات. في المقابل، بلغت نسبة غير موافق (19.2%) وغير موافق بشدة (17.3%)، وهي نسب أقل مقارنة بالمؤيدين، بينما سجلت فئة محايد (15.4%) نسبة متوسطة تعكس تردد أو عدم وضوح الرأي لدى بعض المشاركين.

وبشكل إجمالي، فإن مجموع الموافقين (موافق + موافق بشدة) يشكل 48.1% من العينة مقابل 36.5% غير الموافقين، ما يدل على أن الاتجاه العام يميل نحو الاعتقاد بفاعلية الاستراتيجيات المحلية في تعزيز الاستدامة البيئية، وإن كان ذلك مع وجود تباين نسبي في وجهات النظر.

جدول (29) يوضح الإجابة على الفقرة الثالثة والعشرون

التوازن بين الايرادات والمصروفات يضمن بقاء الصندوق مستقراً علي المدي البعيد					
		التكرار	النسبة المئوية	Valid	Cumulative
Valid	غير موافق بشدة	2	3.8	3.8	3.8
	غير موافق	5	9.6	9.6	13.5
	محايد	4	7.7	7.7	21.2
	موافق	18	34.6	34.6	55.8
	موافق بشدة	23	44.2	44.2	100.0
	Total	52	100.0	100.0	

تبيّن نتائج الجدول الخاص بـ التوازن بين الإيرادات والمصروفات بوصفه أحد مؤشرات بقاء الصندوق مستقراً على المدى البعيد أن اتجاهات آراء المبحوثين جاءت إيجابية بدرجة واضحة. إذ أظهرت النتائج أن نسبة الموافقين بلغت (34.6%)، في حين سجّل خيار موافق بشدة أعلى نسبة قدرها (44.2%)، ليصل مجموع الاتجاه الإيجابي إلى 78.8% من إجمالي أفراد العينة، وهو ما يعكس مستوى مرتفعًا من القناعة بأهمية تحقيق التوازن المالي في ضمان الاستقرار المستقبلي للصندوق. في المقابل، بلغت نسبة غير الموافقين (غير موافق وغير موافق بشدة) معًا (13.4%)، وهي نسبة منخفضة نسبيًا، مما يشير إلى محدودية الآراء السلبية تجاه هذا المؤشر. كما سجّلت فئة المحايد نسبة (7.7%)، الأمر الذي قد يعكس تردّدًا أو نقصًا في المعلومات لدى بعض المبحوثين حول آليات تحقيق التوازن بين الإيرادات والمصروفات.

وبناءً على ما سبق، يمكن الاستنتاج أن تحقيق التوازن المالي يُعد عاملًا أساسيًا وموضع اتفاق واسع بين أفراد العينة في تعزيز استقرار الصندوق واستمراريته على المدى الطويل، وهو ما يدعم أهمية تبني سياسات مالية رشيدة تسهم في تعزيز الاستدامة المالية.

جدول (30) يوضح الإجابة على الفقرة الرابعة والعشرون

تنويع مصادر الدخل يساهم في تحقيق استدامة مالية للصندوق					
		التكرار	النسبة المئوية	Valid	Cumulative
Valid	غير موافق بشدة	3	5.8	5.8	5.8
	غير موافق	2	3.8	3.8	9.6
	محايد	1	1.9	1.9	11.5
	موافق	25	48.1	48.1	59.6
	موافق بشدة	21	40.4	40.4	100.0
	Total	52	100.0	100.0	

تُظهر نتائج الجدول المتعلق بـ تنويع مصادر الدخل ودوره في تحقيق الاستدامة المالية للصندوق وجود اتجاه إيجابي قوي

لدى أفراد العينة. فقد بلغت نسبة الموافقين (48.1%)، في حين سجّلت فئة الموافقين بشدة نسبة (40.4%)، ليصل مجموع الاتجاه الإيجابي إلى 88.5% من إجمالي المبحوثين، وهو ما يعكس إدراكًا عاليًا لأهمية تنويع مصادر الدخل في تعزيز الاستدامة المالية وتقليل المخاطر المستقبلية.

في المقابل، سجّلت فئة غير الموافقين (غير موافق وغير موافق بشدة) نسبة محدودة بلغت (9.6%)، بينما لم تتجاوز نسبة المحايدين (1.9%)، مما يدل على ضعف الاتجاهات السلبية ووضوح الرؤية لدى غالبية أفراد العينة بشأن هذا المتغير.

وبناءً على ذلك، يمكن الاستنتاج أن تنويع مصادر الدخل يُعد من العوامل الجوهرية التي تحظى بإجماع واسع بين المبحوثين، ويُنظر إليه كأحد الركائز الأساسية لضمان الاستدامة المالية للصندوق على المدى الطويل، الأمر الذي يؤكد أهمية تبني سياسات مالية مرنة ومتعددة المصادر.

8.3 مستوي انتشار كلا من المحاور والعينة ككل

جدول رقم (31) T-Test

One-Sample Statistics				
	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف Std. المعياري	Std. Error
محور ادارة طبيعة المخاطر المالية	52	14.5000	4.75889	.65994
محور ادارة المخاطر المالية الحالية	52	14.3462	4.82999	.66980
محور مستوي الوعي والمعرفة لدي العاملين	52	13.8462	4.64160	.64367
محور التحديات والقصور في الادارة الحالية	52	13.6923	4.06582	.56383
محور مقترحات لتعزيز ادارة المخاطر المالية	52	14.5577	5.00750	.69442
محور الاستدامة المالية لصندوق الضمان الاجتماعي	52	14.9231	4.44507	.61642
العينة ككل	52	85.8654	26.99022	3.74287

تُبيّن نتائج جدول الإحصاءات الوصفية لاختبار T لعينة واحدة والمتعلق بـ مستوى انتشار محاور الدراسة والعينة ككل أن المتوسطات الحسابية لجميع المحاور جاءت مرتفعة نسبيًا، مما يعكس مستوىً جيدًا من توفر وتحقق أبعاد الدراسة لدى أفراد العينة.

حيث بلغ المتوسط الحسابي لمحور إدارة طبيعة المخاطر المالية (14.50)، بينما سجّل محور إدارة المخاطر المالية الحالية متوسطًا حسابيًا قدره (14.35)، وهي قيم متقاربة تشير إلى إدراك واضح لدى المبحوثين لأهمية إدارة المخاطر المالية في مختلف أبعادها. كما بلغ المتوسط الحسابي لمحور الوعي والتوعية لدى العاملين (13.85)، ومحور التحديات والصعوبات في الإدارة المالية (13.69)، وهو ما يدل على وجود مستوى متوسط إلى مرتفع من الوعي، إلى جانب إدراك التحديات المرتبطة بالإدارة المالية.

في حين سجّل محور متطلبات تعزيز إدارة المخاطر المالية متوسطًا حسابيًا قدره (14.56)، ومحور الاستدامة المالية

للصندوق الاجتماعي أعلى متوسط حسابي بلغ (14.92)، مما يعكس اهتمامًا كبيرًا من قبل أفراد العينة بأهمية الاستدامة المالية ودورها المحوري في استمرارية الصندوق، وأما على مستوى العينة ككل، فقد بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي (85.87)، وهو ما يشير إلى أن مستوى انتشار وتحقق محاور الدراسة جاء مرتفعًا بوجه عام. كما تُظهر قيم الانحراف المعياري تباينًا مقبولًا في استجابات أفراد العينة، مما يعزز من موثوقية النتائج وإمكانية تعميمها ضمن حدود الدراسة.

وبناءً على ذلك، يمكن الاستنتاج أن محاور الدراسة تحظى بدرجة عالية من القبول والانتشار لدى المبحوثين، الأمر الذي يدعم الفرضيات المتعلقة بأهمية إدارة المخاطر المالية وتعزيز الاستدامة المالية للصندوق.

جدول رقم (32) اختبار T

One-Sample Test					
	Test Value = 0				
	قيمةT	درجة الحرية	مستوي الدلالة	Difference	95% Confidence Interval of the Difference
					Lower
محور ادارة طبيعة المخاطر المالية	21.972	51	.000	14.50000	13.1751
محور ادارة المخاطر المالية الحالية	21.419	51	.000	14.34615	13.0015
محور مستوي الوعي والمعرفة لدي العاملين	21.511	51	.000	13.84615	12.5539
محور التحديات والقصور في الادارة الحالية	24.285	51	.000	13.69231	12.5604
محور مقترحات لتعزيز ادارة المخاطر المالية	20.964	51	.000	14.55769	13.1636
محور الاستدامة المالية لصندوق الضمان الاجتماعي	24.209	51	.000	14.92308	13.6856
العينة ككل	22.941	51	.000	85.86538	78.3513

تُظهر نتائج اختبار T لعينة واحدة الواردة في الجدول أن جميع محاور الدراسة حققت فروقًا ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، حيث جاءت قيم مستوى الدلالة لجميع المحاور مساوية لـ (0.000)، وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد، مما يدل على أن المتوسطات الحسابية لهذه المحاور تختلف اختلافًا معنويًا عن قيمة الاختبار.

وقد سجّل محور إدارة طبيعة المخاطر المالية قيمة (T = 21.972) بمتوسط فرق بلغ (14.50)، في حين حقق محور إدارة المخاطر المالية الحالية قيمة (T = 21.419) وبفرق متوسط قدره (14.35)، وهو ما يعكس مستوىً مرتفعًا من إدراك أفراد العينة لأهمية إدارة المخاطر المالية بأبعادها المختلفة. كما أظهر محور مستوى الوعي والمعرفة لدى العاملين دلالة

إحصائية واضحة (T = 21.511)، مما يشير إلى وجود وعي ملحوظ يسهم في دعم ممارسات الإدارة المالية.
من جهة أخرى، سجّل محور التحديات والقصور في الإدارة المالية أعلى قيمة (T = 24.285)، وهو ما يدل على إدراك قوي للتحديات القائمة، في حين أظهر محور متطلبات تعزيز إدارة المخاطر المالية دلالة إحصائية معتبرة (T = 20.964)، الأمر الذي يعكس توافقًا واسعًا بين أفراد العينة حول أهمية توافر هذه المتطلبات، كما حقق محور الاستدامة المالية للصندوق الاجتماعي قيمة مرتفعة (T = 24.209)، مما يؤكد قناعة المبحوثين بالدور المحوري للاستدامة المالية في ضمان استمرارية الصندوق.
وعلى مستوى العينة ككل، بلغت قيمة (T = 22.941) عند مستوى دلالة إحصائية معنوية، وهو ما يشير إلى أن محاور الدراسة مجتمعة تتمتع بدرجة عالية من القبول والانتشار بين أفراد العينة. كما تُظهر فترات الثقة (95%) أن جميع الفروق كانت موجبة، مما يعزز موثوقية النتائج ويؤكد قوة الاتجاه العام نحو أهمية إدارة المخاطر المالية وتحقيق الاستدامة المالية.
وبناءً على ذلك، يمكن قبول الفرضيات المتعلقة بمحاور الدراسة، ورفض الفرضية الصفرية، بما يدعم الاستنتاج بأن إدارة المخاطر المالية تُعد عاملًا أساسيًا في تعزيز الاستدامة المالية للصندوق.

جدول رقم (33) يبين الحد الأعلى لفترة الثقة

One-Sample Test	
	Test Value = 0
	95% Confidence Interval of the Difference
	Upper
محور ادارة طبيعة المخاطر المالية	15.8249
محور ادارة المخاطر المالية الحالية	15.6908
محور مستوي الوعي والمعرفة لدي العاملين	15.1384
محور التحديات والقصور في الادارة الحالية	14.8242
محور مقترحات لتعزيز ادارة المخاطر المالية	15.9518
محور الاستدامة المالية لصندوق الضمان الاجتماعي	16.1606
العينة ككل	93.3795

تُبيّن نتائج الجدول الخاص بـ الحد الأعلى لفترة الثقة عند مستوى (95%) لاختبار T لعينة واحدة أن جميع محاور الدراسة سجّلت قيماً موجبة ومرتفعة، حيث تراوحت القيم العليا لفترات الثقة بين (14.82) و(16.16)، مما يدل على أن المتوسطات الحقيقية للمجتمع الإحصائي تقع ضمن نطاق إيجابي مرتفع، وبعيدًا عن قيمة الاختبار المعتمدة، فقد بلغ الحد الأعلى لفترة الثقة لمحور إدارة طبيعة المخاطر المالية (15.82)، بينما سجّل محور إدارة المخاطر المالية الحالية قيمة (15.69)، في حين بلغ الحد الأعلى لمحور مستوى الوعي والمعرفة لدى العاملين (15.14). كما سجّل محور التحديات والقصور في الإدارة المالية حدًا أعلى قدره (14.82)، وهو ما يعكس استقرار التقديرات الإحصائية لهذا المحور.
ومن جهة أخرى، حقق محور مقترحات تعزيز إدارة المخاطر المالية حدًا أعلى بلغ (15.95)، في حين سجّل محور الاستدامة المالية لصندوق الضمان الاجتماعي أعلى قيمة للحد الأعلى لفترة الثقة بلغت (16.16)، مما يؤكد الأهمية البالغة التي يحظى بها هذا المحور لدى أفراد العينة. أما على مستوى العينة ككل، فقد بلغ الحد الأعلى لفترة الثقة (93.38)، وهو ما

يشير إلى قوة الاتجاه العام للنتائج وارتفاع مستوى الاتفاق بين المبحوثين.

وبناءً على ما سبق، فإن ضيق واتساق فترات الثقة، وابتعادها عن قيمة الاختبار، يعززان من موثوقية النتائج الإحصائية ويؤكدان وجود فروق معنوية حقيقية تدعم الاستنتاجات المتعلقة بأهمية إدارة المخاطر المالية في تحقيق الاستدامة المالية للصندوق.

جدول رقم (34 – أ) يبين العلاقة الارتباطية بين المحاور (معامل الارتباط بيرسون)

Correlations				
		محور ادارة طبيعة المخاطر المالية	محور ادارة المخاطر المالية الحالية	محور مستوي الوعي والمعرفة لدي العاملين
محور ادارة طبيعة المخاطر المالية	معامل الارتباط بيرسون	1	.877**	.968**
	مستوي الدلالة		.000	.000
	N	52	52	52
محور ادارة المخاطر المالية الحالية	معامل الارتباط بيرسون	.877**	1	.944**
	مستوي الدلالة	.000		.000
	N	52	52	52
محور مستوي الوعي والمعرفة لدي العاملين	معامل الارتباط بيرسون	.968**	.944**	1
	مستوي الدلالة	.000	.000	
	N	52	52	52
محور التحديات والقصور في الادارة الحالية	معامل الارتباط بيرسون	.925**	.921**	.951**
	مستوي الدلالة	.000	.000	.000
	N	52	52	52
محور مقترحات لتعزيز ادارة المخاطر المالية	معامل الارتباط بيرسون	.902**	.944**	.960**
	مستوي الدلالة	.000	.000	.000
	N	52	52	52
محور الاستدامة المالية لصندوق الضمان الاجتماعي	معامل الارتباط بيرسون	.945**	.945**	.958**
	مستوي الدلالة	.000	.000	.000
	N	52	52	52

تُظهر نتائج جدول معاملات الارتباط (بيرسون) وجود علاقات ارتباط موجبة قوية وذات دلالة إحصائية بين جميع محاور الدراسة، حيث جاءت قيم معاملات الارتباط مرتفعة، وتراوحت بين (0.877) و(0.968)، وجميعها عند مستوى دلالة إحصائية (Sig = 0.000)، وهو ما يشير إلى معنوية هذه العلاقات عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

فقد وُجد ارتباط قوي بين محور إدارة طبيعة المخاطر المالية وكل من إدارة المخاطر المالية الحالية (r = 0.877) ومستوى الوعي والمعرفة لدى العاملين (r = 0.968)، مما يدل على أن تحسن فهم طبيعة المخاطر المالية يرتبط ارتباطًا وثيقًا بفعالية إدارتها وارتفاع مستوى الوعي لدى العاملين. كما أظهر محور إدارة المخاطر المالية الحالية ارتباطًا قويًا مع مستوى الوعي والمعرفة لدى العاملين (r = 0.944)، وهو ما يعكس الدور المحوري للوعي المؤسسي في تعزيز كفاءة إدارة المخاطر.

ومن جهة أخرى، سجّل محور التحديات والقصور في الإدارة المالية علاقات ارتباط قوية مع باقي المحاور، حيث بلغ معامل

الارتباط مع إدارة طبيعة المخاطر المالية (r = 0.925)، ومع مستوى الوعي والمعرفة لدى العاملين (r = 0.951)، مما يشير إلى أن زيادة إدراك التحديات يقترن بتحسن فهم المخاطر وسبل التعامل معها. كما أظهر محور مقترحات تعزيز إدارة المخاطر المالية ارتباطات مرتفعة مع مختلف المحاور، أبرزها مع مستوى الوعي والمعرفة لدى العاملين (r = 0.960)، وهو ما يؤكد أن تطوير المقترحات الفعّالة يعتمد بدرجة كبيرة على مستوى الوعي المؤسسي.

كذلك أظهرت النتائج وجود ارتباط قوي بين محور الاستدامة المالية لصندوق الضمان الاجتماعي وبقية المحاور، حيث بلغ معامل الارتباط مع إدارة طبيعة المخاطر المالية وإدارة المخاطر المالية الحالية (r = 0.945)، ومع مستوى الوعي والمعرفة لدى العاملين (r = 0.958)، مما يدل على أن تحقيق الاستدامة المالية يرتبط ارتباطًا وثيقًا بكفاءة إدارة المخاطر وارتفاع مستوى الوعي لدى العاملين.

وبناءً على ما سبق، يمكن الاستنتاج أن محاور الدراسة مترابطة ترابطًا إيجابيًا قويًا، بما يعكس تكامل أبعاد إدارة المخاطر المالية ودورها الفاعل في تحقيق الاستدامة المالية لصندوق الضمان الاجتماعي، الأمر الذي يدعم فرضيات الدراسة ويؤكد الاتساق الداخلي لمتغيراتها.

جدول رقم (34 – ب) يبين العلاقة الارتباطية بين المحاور (معامل الارتباط بيرسون)

Correlations				
		محور التحديات والقصور في الادارة الحالية	محور مقترحات لتعزيز ادارة المخاطر المالية	محور الاستدامة المالية لصندوق الضمان الاجتماعي
محور ادارة طبيعة المخاطر المالية	معامل الارتباط بيرسون	.925**	.902**	.945**
	مستوي الدلالة	.000	.000	.000
	N	52	52	52
محور ادارة المخاطر المالية الحالية	معامل الارتباط بيرسون	.921**	.944**	.945**
	مستوي الدلالة	.000	.000	.000
	N	52	52	52
محور مستوي الوعي والمعرفة لدي العاملين	معامل الارتباط بيرسون	.951**	.960**	.958**
	مستوي الدلالة	.000	.000	.000
	N	52	52	52
محور التحديات والقصور في الادارة الحالية	معامل الارتباط بيرسون	1	.937**	.958**
	مستوي الدلالة		.000	.000
	N	52	52	52
محور مقترحات لتعزيز ادارة المخاطر المالية	معامل الارتباط بيرسون	.937**	1	.901**
	مستوي الدلالة	.000		.000
	N	52	52	52
محور الاستدامة المالية لصندوق الضمان الاجتماعي	معامل الارتباط بيرسون	.958**	.901**	1
	مستوي الدلالة	.000	.000	
	N	52	52	52

تُظهر نتائج جدول معاملات الارتباط (بيرسون) وجود علاقات ارتباط موجبة قوية وذات دلالة إحصائية بين محاور الدراسة المختلفة ومحور الاستدامة المالية لصندوق الضمان الاجتماعي، حيث جاءت جميع قيم معاملات الارتباط مرتفعة وتراوحت

بين (0.901) و(0.960)، وجميعها دالة إحصائيًا عند مستوى (Sig = 0.000)، مما يدل على وجود ارتباط معنوي قوي بين هذه المتغيرات.

فقد أظهر محور إدارة طبيعة المخاطر المالية ارتباطًا قويًا مع محور الاستدامة المالية لصندوق الضمان الاجتماعي بلغ (r = 0.945)، في حين بلغ معامل الارتباط بين محور إدارة المخاطر المالية الحالية ومحور الاستدامة المالية (r = 0.945)، وهو ما يعكس الأثر الإيجابي لإدارة المخاطر المالية بكفاءة في تعزيز الاستدامة المالية. كما سجّل محور مستوى الوعي والمعرفة لدى العاملين أعلى معامل ارتباط مع الاستدامة المالية بلغ (r = 0.958)، مما يشير إلى الدور المحوري للوعي المؤسسي في دعم الاستقرار المالي.

ومن جهة أخرى، أظهر محور التحديات والقصور في الإدارة المالية ارتباطًا قويًا مع الاستدامة المالية بلغ (r = 0.958)، وهو ما يدل على أن إدراك التحديات الإدارية والمالية يُعد عاملًا أساسيًا في تحسين كفاءة التخطيط المالي. كما سجّل محور مقترحات تعزيز إدارة المخاطر المالية ارتباطًا موجبًا قويًا مع محور الاستدامة المالية بلغ (r = 0.901)، مما يؤكد أن تبني المقترحات التطويرية يسهم بشكل فعّال في تحقيق الاستدامة المالية للصندوق.

وبناءً على ما سبق، يمكن الاستنتاج أن هناك علاقة ارتباط إيجابية قوية بين إدارة المخاطر المالية بأبعادها المختلفة وتحقيق الاستدامة المالية لصندوق الضمان الاجتماعي، وهو ما يدعم الفرضيات الارتباطية للدراسة ويؤكد التكامل بين محاورها المختلفة.

9.3 الإجابات على الأسئلة (فقرات الاستبيان) مقابل الأهداف

بشكل عام، أظهرت نتائج تحليل استجابات أفراد العينة توافقًا واضحًا مع أهداف الدراسة، حيث أسهمت في تحقيقها بدرجات متفاوتة، ويمكن تلخيص ذلك كما يلي:

الهدف الأول: تحديد أنواع المخاطر المالية التي تواجه صناديق الضمان الاجتماعي، وأظهرت الإجابات إدراكًا مرتفعًا لوجود مخاطر مالية متعددة تهدد استدامة الصناديق، مثل:

- المخاطر العامة المؤثرة على الاستدامة.
- العجز الاكتواري.
- المخاطر الناتجة عن ارتفاع عدد المتقاعدين مقارنة بالمشتركين.
- المخاطر المرتبطة بسياسات التحصيل والإيرادات.

وهذا يعكس نجاح الدراسة في تحديد طبيعة المخاطر، بما يتوافق مع تعريف المخاطر المالية بوصفها احتمالية حدوث خسائر تؤثر على القدرة على الوفاء بالالتزامات المستقبلية.

الهدف الثاني: تقييم مستوى تطبيق أساليب إدارة المخاطر، وأشارت الإجابات إلى:

- وجود سياسات مكتوبة لإدارة المخاطر بدرجة مقبولة.
- إدراك العاملين لمفهوم إدارة المخاطر.
- اعتماد نسبي على التحليل المالي في اتخاذ القرار.
- لكن بالمقابل ظهرت نقاط ضعف مثل:
- محدودية التدريب.
- ضعف استخدام النماذج الاكتوارية.

وهذا يدل على تحقق الهدف جزئيًا، مع وجود مجال للتحسين في التطبيق العملي.

الهدف الثالث: تحليل فعالية السياسات الحالية، وأظهرت الإجابات أن السياسات الحالية:

- تسهم في التعامل مع المخاطر بدرجة متوسطة.

- تعاني من قصور في بعض الجوانب مثل الحوكمة والرقابة والموارد البشرية.

وهذا يشير إلى أن فعالية السياسات ليست كاملة، ويؤكد الحاجة إلى تطويرها، وهو ما يدعم تحليل الهدف الثالث.

الهدف الرابع: قياس تأثير إدارة المخاطر على الاستدامة المالية، وبيّنت الإجابات أن المشاركين:

- يدركون أهمية تنويع مصادر الدخل.
- يؤكدون دور التوازن بين الإيرادات والمصروفات.
- يرون أن إدارة المخاطر تسهم في الاستقرار المالي.

كما أظهر مؤشر الاستدامة المالية تقييمًا مرتفعًا نسبيًا، ما يدل على وجود علاقة إيجابية بين إدارة المخاطر والاستدامة، وهذا يتفق مع مفهوم الاستدامة المالية الذي يعني قدرة الصندوق على الوفاء بالتزاماته الحالية والمستقبلية دون عجز دائم.

الهدف الخامس: تقديم توصيات لتعزيز إدارة المخاطر، ودعمت نتائج الإجابات هذا الهدف من خلال إبراز الحاجة إلى:

- تنويع الاستثمارات
- تعزيز النماذج الاكتوارية
- تطوير التدريب
- تقوية الحوكمة والشفافية

المبحث الرابع: النتائج والتوصيات

1.4 النتائج

تتمثل النتائج التي توصلت لها الدراسة في الاتي:

- وجود إدراك مرتفع لدى أفراد العينة بأن صناديق الضمان الاجتماعي تواجه مخاطر مالية تؤثر في استدامتها المالية، مع اتفاق غالبية المشاركين على ذلك.
- أن إدارة المخاطر المالية تلعب دوراً إيجابياً في تعزيز الاستقرار المالي للصندوق، حيث سجل المتغير المرتبط بمواجهة المخاطر متوسطاً مرتفعاً يعكس اتفاقاً واسعاً بين المبحوثين.
- العجز الاكتواري وارتفاع نسبة المتقاعدين مقارنة بالمشتركين يمثلان من أبرز التحديات التي تهدد الاستدامة المالية.
- أظهرت البيانات وجود مستوى مقبول من توفر السياسات المكتوبة لتقييم المخاطر المالية، إضافة إلى تطبيق تقييم دوري للمخاطر داخل المؤسسة.
- اعتماد القرارات الاستثمارية بدرجة معقولة على التحليل العلمي والمعلومات المالية، مما يعزز جودة القرار المالي.
- وجود قصور نسبي في استخدام النماذج الاكتوارية الحديثة وبرامج التدريب المتخصصة، مما يشير إلى فجوة في تطوير القدرات الفنية للعاملين.
- وجود تحديات تنظيمية وهيكلية أهمها محدودية الموارد البشرية المتخصصة وضعف بعض جوانب الرقابة والحوكمة.
- أظهرت الدراسة أن تنويع مصادر الدخل والتوازن بين الإيرادات والمصروفات يعدان عاملين أساسيين في دعم الاستدامة المالية للصندوق.
- بشكل عام، سجل مؤشر الاستدامة المالية مستوى مرتفعاً نسبياً، مع وجود بعض التحفظات حول كفاءة الآليات الحالية لتحقيق الاستدامة على المدى الطويل.

2.4 التوصيات

من خلال النتائج التي توصلت لها الدراسة نوصي بالتالي:

- ضرورة تطوير استراتيجيات إدارة المخاطر المالية بما يعزز استدامة صناديق الضمان الاجتماعي ويحسن قدرتها على مواجهة التقلبات الاقتصادية.

- تعزيز التنويع الاستثماري لتقليل التعرض للمخاطر المالية المرتبطة بتركيز الاستثمارات في قطاعات محددة.
- زيادة الاعتماد على النماذج الاكتوارية والتحليل الكمي في دعم اتخاذ القرارات المالية والتنبؤ بالالتزامات المستقبلية.
- تطوير برامج تدريبية متخصصة للعاملين في مجال إدارة المخاطر المالية لرفع الكفاءة المهنية والمؤسسية.
- تعزيز آليات الحوكمة والشفافية والرقابة المالية لضمان كفاءة إدارة أموال الصندوق وتحسين الثقة المؤسسية.
- دعم الموارد البشرية المتخصصة وتوفير الكفاءات الفنية القادرة على التعامل مع المخاطر المالية المعقدة.
- تحسين سياسات التحصيل والإيرادات للحد من المخاطر المرتبطة بضعف التدفقات المالية.
- العمل على تنويع مصادر الدخل وتحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات لضمان الاستقرار المالي طويل الأجل.

المراجع:

أ- المراجع العربية:

- إسماعيل، حسن. (2021). الحماية الاجتماعية وأبعادها الاقتصادية. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
- الجعفري، أحمد. (2018). الضمان الاجتماعي والتنمية الاقتصادية. عمّان: دار وائل للنشر.
- الطائي، محمد. (2017). التمويل وإدارة المخاطر. بغداد: دار المرتضى.
- عبد الرحيم، فاطمة. (2020). المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية. عمّان: دار وائل للنشر.
- عبد الكريم، صالح. (2019). مبادئ إدارة المخاطر. عمّان: دار وائل للنشر.
- عبد الله، سامي. (2020). التمويل والاستثمار في صناديق الضمان الاجتماعي. طرابلس: مركز البحوث الاقتصادية.
- عاشور، محمد. (2016). إدارة أنظمة الحماية الاجتماعية. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- الهاشمي، خالد. (2020). إدارة المخاطر في المؤسسات المالية. القاهرة: دار الفكر الجامعي.
- المنصور، علي. (2019). الضمان الاجتماعي في الوطن العربي. بيروت: دار النهضة العربية.
- خليل، عمر. (2018). الرقابة والحوكمة المالية. بيروت: دار النهضة العربية.
- سالم، محمود. (2017). إدارة صناديق التقاعد والتأمينات الاجتماعية. القاهرة: دار الفكر الجامعي.
- حسين، أحمد. (2018). إدارة المخاطر المالية. القاهرة: دار الفكر الجامعي.
- يوسف، أحمد. (2021). الاستدامة المالية لصناديق التقاعد. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

ب- المراجع الأجنبية:

- Agnese, P., Becchetti, L., Ciciretti, R., & others. (2024). Sustainable or not sustainable pension fund: This is the question. Socio-Economic Planning Sciences, 94, 102021.
- Barr, N., & Diamond, P. (2008). Reforming pensions: Principles and policy choices. Oxford University Press.
- Bessis, J. (2015). Risk management in banking (4th ed.). Wiley Finance.
- Billig, A., & Ménard, J.-C. (2013). Actuarial balance sheets as a tool to assess the sustainability of social security pension systems. International Social Security Review, 66(2), 31–52.
- Bodie, Z., Kane, A., & Marcus, A. (2018). Investments (11th ed.). McGraw-Hill.

- Boudin, J., Dupuis, J., & others. (2021). Sustainability in public pension funds? A longitudinal case study. Sustainability, 13(1), 429.
- Christensen, J. L., Poulsen, T., & others. (2025). Climate change risk engagement by pension funds. Climate Risk Management. (in press).
- Crouhy, M., Galai, D., & Mark, R. (2014). The essentials of risk management (2nd ed.). McGraw-Hill.
- ILO. (2018). World Social Protection Report 2017–19. International Labour Office.
- IMF. (2019). Fiscal monitor: Social spending for inclusive growth. IMF.
- Jorion, P. (2007). Value at risk: The new benchmark for managing financial risk (3rd ed.). McGraw-Hill.
- Klumpes, P. J. M., Li, X., & others. (2024). Pension risk and the sustainable cost of capital. Journal of Risk and Financial Management, 17(12), 536
- Lam, J. (2014). Enterprise risk management: From incentives to controls (2nd ed.). Wiley.
- Mohan, N., & Zhang, T. (2014). An analysis of risk-taking behavior for public defined benefit pension plans. Journal of Banking & Finance, 41, 270–286.
- OECD. (2017). OECD guidelines on insurer governance. OECD Publishing.
- Reilly, F., & Brown, K. (2011). Investment analysis and portfolio management (10th ed.). South-Western Cengage Learning.
- Rose, P., & Hudgins, S. (2013). Bank management & financial services (9th ed.). McGraw-Hill.
- United Nations. (2019). World population prospects 2019. United Nations.
- World Bank. (2020). Social protection and jobs report. World Bank Publications.